DOI: JFTP-2005-1043

أثر المسئولية الاجتماعية للأفراد والمؤسسات المصرية فى مواجهة التحديات المجتمعية لأزمة كورونا

د/ إبراهيم محمد الصياد
دكتوراه الفلسفة فى إدارة الإعمال الدولية
كلية الإدارة جامعة روشفيل

د/ سلوى محمد الجريتلى
دكتوراه الفلسفة فى التربية تخصص أصول التربية
كلية التربية جامعة بورسعيد

تاريخ استلام البحث : ٢٠٢٠/٥/٣١م
تاريخ قبول البحث : ٢٠٢٠/٦/١٥م
البريد الالكتروني : dr.elsayad2010@gmail.com

الملخص

هدف البحث إلى وضع تصور مقترح لتطبيق مبدأ المسئولية الاجتماعية على مستوى الأفراد والمؤسسات باعتبارها إحدى أهم القنوات التي تدعم المصلحة العامة للمجتمع والوطن ، وكعنصر أساسي مطلوب لتقوية روابط العلاقات الإنسانية ، وذلك من خلال توضيح البعد الأخلاقي للمسئولية الاجتماعية ، بالإضافة إلى تحليل واقع استيعاب المواطن المصري لمفهوم المسئولية الاجتماعية وممارستها ، وتقييم واقع تبنى المؤسسات المصرية لمبدأ المسئولية الاجتماعية وأبعاده المختلفة ، ومحاولة وصف الحالة المصرية سواء الفردية أو المؤسسية أثناء مواجهة أزمة وباء كوفيد ١٩ ، وأيضا إلقاء الضوء على دور البنية التشريعية المصرية المنظمة للمسئولية الاجتماعية للشركات ومدى فاعليتها، وقد انتهى البحث إلى وضع ملمحين للتصور المقترح أولا : مساعدة القائمين على التعليم في مصر على تبنى وتعزيز مبدأ المسئولية الاجتماعية كقيمة متفق عليها من جميع الملل والشرائع والأنظمة والقوانين ، وكضرورة للحياة ومطلبا علميا فرديا واجتماعيا، ووضع مجموعة من الآليات الإجرائية .

ثانيا: تنمية وعى مسئولي الشركات المصرية بالمفهوم الواسع للمسئولية الاجتماعية وجوانبها المختلفة وان الوفاء بالمسئولية الاجتماعية له عائد اقتصادي ربحي على المدى الطويل ، وانه لابد أن يكون الوفاء بمتطلبات المسئولية الاجتماعية من قبل الشركات من معايير تقييم فاعلية أدائها على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي ، لذلك كان ضرورة الإبداع في تبنى الأفراد والمؤسسات باختلاف طبيعتها لبرامج المسئولية الاجتماعية .

الكلمات المفتاحية

المسئولية الاجتماعية – الأفراد والمؤسسات المصرية – التحديات المجتمعية لأزمة وباء كورونا

ABSTRACT

The aim of the research is to develop a proposed vision for the implementation of the principle of social responsibility at the level of individuals and institutions as one of the most important channels that support the general interest of society and the country, and as an essential element required to strengthen ties of human relations, this is done by clarifying the moral dimension of social responsibility, in addition to analyzing the reality of the Egyptian citizen's understanding of the concept of social responsibility and its practice, and assessing the reality of Egyptian institutions adopting the principle of social responsibility and its various dimensions, and trying to describe the Egyptian situation, whether individual or institutional during the confrontation of the COVID-19 crisis, and also shed light On the role of the Egyptian legislative structure regulating social responsibility of companies and the extent of their effectiveness, the research ended with two features of the proposed vision first: helping those in charge of education in Egypt to adopt and promote the principle of social responsibility As an agreed value of all boredom, laws, regulations and laws, and as a necessity for life and an individual and social scientific requirement, and a set of procedural mechanisms.

Second: Developing the awareness of Egyptian corporate officials about the broad concept of social responsibility and its various aspects and that fulfilling social responsibility has a profitable economic return in the long run, and that the fulfillment of the requirements of social responsibility by companies must be among the criteria for evaluating the effectiveness of their performance on the economic and social level, so the necessity of creativity In adopting individuals and institutions of different nature for social responsibility programs.

KEYWORDS:

Social responsibility - Egyptian individuals and institutions - The societal challenges of the Corona epidemic

مقدمة

إن المسئولية الاجتماعية هي نظرية أخلاقية تقترح أن أي كيان ، سواء كان منظمة أو فرداً، يقع على عاتقه العمل لمصلحة المجتمع ككل ، فالمسؤولية الاجتماعية هي أمر يتعين على كل منظمة أو فرد الالتزام به للحفاظ على التوازن ما بين الاقتصاد والنظم البيئية والاجتماعية، والمسؤولية الاجتماعية ليست وليدة اليوم بل هي ثقافة أصيلة في الإنسانية ، فالإنسان مسئول ومكلف عن كل شئ جعل الله له سلطاناً عليه ، أو قدره على التصرف فيه بأي وجه من الوجوه ، سواء كانت مسؤولية شخصية فردية أو مسؤولية متعددة جماعية . (العتبى،٢٠٠٩،ص٩)

لذا فالشعور بالمسؤولية الاجتماعيةسمة ملازمة لكل المجتمعات الإنسانية، وجدتفي مرحلة متقدمة من تشكيل التجمعات الإنسانية، لضبط تجمعاتهم وتنظيم قواعد التوافقبين معايير الفرد الذاتية والقيم الاجتماعية، وظهرت أشكاله المباشره وغير المباشره فيتوجيه سلوك الأفراد الذين تتجاذبهم الغرائز والأهواء والدوافع والرغبات المختلفة (إحسان وعدنان،٢٠٠٥،ص٤١)

وعندما يعتري النظرية الأخلاقية للمسؤولية الاجتماعية بعض الخلل أوالضعف فان ذلك ينعكس علىالحياة الاجتماعية بمختلف أوجهها، وقد أظهرت الفترات التاريخية التي كانت تمثلمنعطفات حادة بأنها قد انطوت على حالات من التفكك على المستوى الاجتماعي والشخصي،حيث تسود المجتمع ما يسميه كارل مانهايم بحالة "الأنومي" Anomic "اللامعيارية" اوالسلوك العشوائي الذي يتسم بعدم الوضوح والحيرة والخلل في القيم الاجتماعية وشيوعالأمراض النفسية المختلفة كالإدمان والجنون والانتحار. (الجابرى،١٩٩٧،ص٢٤)

ولذلك فالشعور بالمسؤولية الاجتماعية أهم وظيفة تبقي على البناء الاجتماعي، من خلال أشكال القوى ذات التأثير الفعال التي تعمل على تدعيم التماسك الاجتماعي، وضبط سلوك الأفراد، من خلال القيم والمعايير. وتحقيق الضبط في المجتمع يتم من خلال أشكاله الرسمية وغير الرسمية، والتي تتباين آثارها بحسب نوع الأدوات والأساليب التي يستخدمها، وكلما قوي نفوذ هذه الأساليب على الأفراد ظهرت آثار المسؤولية الاجتماعية في الالتزام بالمعايير الاجتماعية،ويرى بعض العلماء أن فاعلية الضبط الاجتماعي والالتزام بالمعايير السائدة تتوقف علىطبيعة الجماعة من ناحية وعلى نمط التنشئة الاجتماعية ، وعلى الظروف الاقتصادية من ناحية أخرى. (الصالح، ٢٠٠٤،ص١٨)

ان الاطار التنظيمى للمسؤولية الاجتماعية لراس المال كان و سيظل احد الادوات التى يمكن للدولة ان تستخدمها لتشجيع المؤسسات ان تقوم بالدور المنوط بها فى هذا المجال وايضا رفع درجة الوعى لدى المؤسسات بمدى اهمية هذه البرامج وتوفير الحوافز المادية والمعنوية اللازمة لها. ويدعم هذا الاتجاه اهتمام العديد من المنظمات الدولية باصدار المواثيق والاعلانات التى تعمل على تشجيع

المؤسسات على الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية لرأس المال من خلال توقيعها على مثل تلك المواثيق المختلفة واتباع تعليماتها.

وعلى الرغم من أن الاتحاد الأوروبي قدعرّف المسئولية الاجتماعية على أنهاعمل تطوعي لايجب أن تتدخل الحكومات في تنظيمه.وبالرغم من ان هذا الاتجاه وجد تأييدا واسع النطاق فى البلدان الاوروبية وخاصة انجلترا، فإننا نجد ان رئيس الوزراء الاسبق تونى بلير قد تبنى مبادرة تشجيع المؤسسات على ان تتحمل مسؤوليتها الاجتماعية ، وقد استحدث فى هذا الصدد وزارة جديدة للمسؤولية الاجتماعية عام ٢٠٠٠. وقد لحق بهذا الاتجاه كل من فرنسا، بلجيكا، المانيا، وهولندا. (نهال المغربل – ٢٠٠٨– ص٦)

وبناء على ما تقدم فإن قضية المجتمع المصرى فى مواجهة أزمة وباء كورونا هى قضية الوعى الجمعى ، هذاالوعى يتحقق بتحويل شعور المجتمع بالمسؤولية الاجتماعية الوطنية إلى مبدأ اخلاقى يحكم السلوك ،فالوعى الجمعى بأهمية المسؤولية الاجتماعية لابدوأن يصبح ثقافة للحياة ومهارةعامة يمتلكها أبناء مصر، والوعى بالمسؤولية الاجتماعية له جانبان وهما وجهان لعملة واحدة (القيم – والقانون).

مشكلة البحث :

يعانى المجتمع المصرى فى ظل وباء كورونا من ازمة توجيه معرفى فكرى وثقافى تلك الازمة اصابته بحالة من التناقض فى السلوك والضبابية فى الرؤية مما افقده الابجديات الصحيحة للتعامل مع تلك الازمة.

ومما لا شك فيه ان البعد الاقتصادى للازمة قد اثر بشكل واضح فى سلوك المواطنين نتيجة توقف العديد من الانشطة التى كان يعتمد العاملين فيها على دخولهم اليومية مما انعكس على متخذى القرار اثناء ادارة الازمة لضعف امكانيات الدولة فى رفع وتحمل الاعباء الاقتصادية عن كاهلهم.

فى ذات الوقت كانت المخاوف الاساسية فى ظل الازمة ضعف قدرات المنظومة الصحية عن تحمل الضغوط المتوقعة حال انتشار الوباء لضعف الامكانات والموارد المتاحة.

وبناء على ذلك وفى اطار مفهوم البعد الاجتماعى لرأس المال، كانت أهمية البحث عن معالم دور المسؤولية الاجتماعية للافراد والشركات المصرية فى مواجعة التحديات المجتمعية لازمة كورونا.

وتتمثل مشكلة الدراسة فى الاجابة على التسؤلات التالية:

١– ما نوع وطبيعة التحديات المجتمعية المصاحبة لازمة كورونا عى المجتمع المصرى؟

٢– ما واقع دور الشركات المصرية والافراد فى الوفاء بمسؤوليتهم الاجتماعية فى مواجهة تحديات ازمة كورونا فى المجتمع المصرى؟

٣-ما المشكلات التى تعوق فاعلية دور الشركات المصرية والافراد دون الوفاء بمسئوليتها الاجتماعية فى مواجهة التداعيات المجتمعية المرتبطة بازمة كورونا فى المجتمع المصرى؟

٤-ما متتطلبات تفعيل دور الشركات المصرية والافراد للوفاء بالمسؤولية الاجتماعية لمواجهة تحديات أزمة كورونا فى المجتمع المصرى؟

أهمية البحث :

إن الأزمات ظاهرة ترافق سائر الأمم والشعوب في جميع مراحل النشوء والارتقاء والانحدار ، وفى الإحداث التاريخية الكبرى نجد انه بين كل مرحلة ومرحلة جديدة ثمة أزمة تحرك الأذهان وتشعل الصراع وتحفز الإبداع ، وتمهد السبيل إلى مرحلة جديدة ، غالبا ما تستبطن بوادر أزمة أخرى وتغيرا مقبلا محتملا .

ويكتسب البحث أهميته نتيجة وقائع أزمة كوفيد – ١٩ المعروفة بوباء كورونا الذي اجتاح العالم ، الذي لم تتمكن أقوى الاقتصاديات الرأسمالية من مواجهة أثاره وبالنظر الى واقع المجتمع المصرى كانت اهمية البحث فى التاكيد على:

- اهمية البعد الاجتماعى فى الاقتصاد المصرى
- التاكيد على تنمية الوعى لدى الافراد باهمية المسئولية الاجتماعية للافراد والشركات لمواجهة أزمة وباء كورونا

أهداف البحث :

إن أزمة وباء كوفيد ١٩ كانت من الأزمات المفاجئة التي ترتب عليها أوضاع غير مستقرة غاية في التشابك والتعقيد وعدم الوضوح ، ونتائج كارثية على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي .

ولما كان جليا أن الجهود المبذولة لم تكن كافية للحد من هذه الآثار ، استدعى ذلك اهتمام الباحثين لدراسة الظاهرة من جانبيها النظري والعملي فى المجتمع المصري خلال الأزمة لإلقاء الضوء على دور الأفراد والشركات في مواجهتها من هنا تمثلت اهداف الدراسة فيما يلى:

- التعرف على طبيعة التحديات المجتمعية المصاحبة لازمة كورونا فى المجتمع المصرى، والمعالم المميزة للمسئولية الاجتماعية فى مواجهتها.
- التعرف على واقع دور الافراد والشركات المصرية فى الوفاء بمسئوليتهم الاجتماعية فى مواجهة تحديات ازمة الوباء فى المجتمع المصرى.
- التعرف على نوع وطبيعة المشكلات التى تعوق فاعلية دور الشركات المصرية والافراد دون الوفاء بمسؤوليتهم الاجتماعية فى مواجهة تداعيات الازمة.
- محاولة وضع تصور مقترح لتفعيل دور الافراد و الشركات المصرية للوفاء بالمسئولية الاجتماعية لمواجهة أزمة وباء كورونا على المجتمع المصرى.

منهج البحث:

استخدم الباحثان فى هذه الدراسة المنهج الوصفى التحليلى وذلك من خلال :

- **دراسة نظرية تشتمل على المحاور التالية(المحور الاول : اهمية المسئولية الاجتماعية على مستوى الافراد، الموحور الثانى: مفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات، المحور الثالث: استشعار المجتمع واستيعابه لخطورة ازمة وباء كورونا، المحور الرابع: البنية التشريعية للمسئولية الاجتماعية)**
- **دراسة ميدانية تقوم على اساس استبيان موجه الى مديرى الشركات المصرية والعاملين بها حول دور الافراد والشركات المصرية حول المسئولية الاجتماعية فى مواجهة التحديات المجتمعية لازمة كورونا، والمشكلات التى تعوقها عن ذلك، ومقترحات حلولها.**

مصطلحات البحث:

١- تعريف المسئولية الاجتماعية:

إن المسؤولية بمعناها العام تعنى إقرار الفرد بما يصدر عنه من أفعال، واستعداده لتحمل نتائج هذه الافعال، فهى القدرة على ان يُلزم الفرد نفسه أولا، والقدرة على أن يفى بعد ذلك بالتزاماته الاجتماعية بواسطة جهوده الخاصة وبإرادته الحرة. (القصاص،٢٠٠٧،ص٨٠)

- **المسؤولية الاجتماعية للافراد:**

إستعداد مكتسب لدى الفرد يدفعه للمشاركة مع الاخرين فى أى عمل يقومون به والمساهمة فى حل المشكلات التى يتعرضون لها، وتقبل الدور الذى أقرته الجماعة لهم والعمل على المشاركة فى تنفيذه. (العتيبي،٢٠٠٩،ص٤٢)

٢- تعريف المسؤولية الاجتماعية للشركات:

- **هناك عدة تعريفات للمسؤولية الاجتماعية للشركات ،تختلف باختلاف وجهات النظر في تحديد شكل هذه المسؤولية .فالبعض يراها بمثابة تذكير للشركات بمسؤولياته او واجباته إزاء مجتمعها الذي تنتسب إليه ،بينما يرى البعض الآخرأن مقتضى هذه المسؤولية لايتجاوز مجرد مبادرات اختيارية تقوم بها الشركات صاحبة الشأن بإرادتها المنفردة تجاه المجتمع .ويرى آخرون أنها صورة من صور الملاءمة الاجتماعية الواجبة على الشركات. إلا أن كل هذه الآراء تتفق من حيث مضمون هذا المفهوم.**
- **وقدعرف مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة المسؤولية الاجتماعية على أنها" الالتزام المستمر من قبل شركات الأعمال بالتصرف أخلاقيًا والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم ،والمجتمع المحلي والمجتمع ككل". (نورا محمد عماد الدين أنور – ٢٠١٠– ص٣)**

- وقدعرف البنك الدولي مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات على أنها التزام أصحاب النشاطات التجارية بالإسهام في التنمية المستدامة من خلال العمل مع المجتمع المحلي بهدف تحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم الاقتصاد ويخدمالتنمية في آن واحد. (البنك الدولى)
- كماعرفت الغرفة التجارية العالمية مفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات على أنها جميع المحاولات التي تساهم في تطوع الشركات لتحقيق تنمية ذات اعتبارات أخلاقية واجتماعية وبالتالي فإن المسئولية الاجتماعية تعتمد على المبادرات الحسنة من الشركات دون وجود إجراءات ملزمة قانونيا . وبذلك فالمسئولية الاجتماعية تتحقق من خلال التعليم والإقناع. (نورا محمدعماد الدين أنور– ٢٠١٠– ص٣)
- ويعرف الاتحاد الأوروبي المسئولية الاجتماعية على أنها "مفهوم تقوم الشركات بمقتضاه بتضمين اعتبارات اجتماعية وبيئية في أعمالهم . وفي تفاعلها مع أصحاب المصالح على نحو تطوعي .ويركز الاتحاد الأوروبي على فكرة أن المسؤولية الاجتماعية هي مفهوم تطوعي لايستلزم سن القوانين أو وضع قواعد محددة تلتزم بها الشركات للقيام بمسئوليتها نحو المجتمع". (جون سوليفان– ٢٠٠٩– ص٥)
- المفاهيم والتعريفات التى تتعلق بالمسئولية الاجتماعية فنجد منها على سبيل المثال مصطلح مواطنة الشركات ، ومصطلح الشركات الاخلاقية ، وكذلك الحوكمة الجيدة للشركات وبالرغم من تعدد المصطلحات الا انها تؤدي فى النهاية الى مساهمة المؤسسات فى تحمل مسؤوليتها تجاه اصحاب المصالح والجهات ذات الاهتمام المتعددين و تتضمن المسؤولية الاجتماعية على ابعاد عدة منها ما هو اقتصادى وما هو قانونى ، انسانى، و أخلاقى؛ وتتركز المسؤولية فى عدة مجالات، منها العمل الاجتماعى، مكافحة الفساد، التشغيل، التنمية البشرية، و المحافظة على البيئة

٣– التعريف الاجرائى للمسؤولية الاجتماعية:

هى شعور بالالتزام من جانب الأفراد والمؤسسات تجاه المجتمع والوطن وهذاالالتزام يكون بشكل اخلاقى تطوعى دون إجراءات قانونية ملزمة لتحقيق تنمية مجتمعيه ذات بعد قيمى .. يعتمدعلى الشفافية والإخلاص ومكافحة الفساد والمحافظة على البيئة ودعم المجتمع.. ويتحقق ذلك من خلال الإقناع والايمان والتعليم والحوافز التشريعية.

الدراسات السابقة:

١- دراسة (مى خليل ، ٢٠١٧) بعنوان اثر إفصاح الشركات عن مسئوليتها الاجتماعية على قرار الاستثمار بالأسهم – دراسة تجريبية

استهدفت هذه الدراسة دراسة المحتوى المعلوماتى للإفصاح عن المسئولية الاجتماعية ، واختبار ما إذا كانت هناك علاقة بين إفصاح الشركات عن مدى وفائها بالمسئولية الاجتماعية وقرار الاستثمار فيالأسهم . ومن أهم دوافع هذا البحث ندرة البحوث في هذا الموضوع . تم اختبار فرض الدراسة تجريبيا ، وهو ما يعتبر مناسبا لأهداف طبيعة البحث .

وقد انتهت الدراسة إلى قبول فرض البحث والذي يشير إلى أن إفصاح الشركات عن مدى وفائها بالمسئولية الاجتماعية يؤثر ايجابيا على سلوك متخذي قرار الاستثمار فيالأسهم .

٢- دراسة (حسين الاسرج ، ٢٠١١) بعنوان تفعيل دور المسئولية الاجتماعية للشركات

استهدفت هذه الدراسة البحث فى التطور التاريخي لمفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات ، وعرض بعض التجارب الدولية فى مجال المسئولية الاجتماعية للاستفادة منها ، والتعرف على دوافع الشركات التي تقوم بدورها الاجتماعي والصعوبات التي تواجهها .

وقد انتهت الدراسة إلى انه لا يوجد تعريف واحد متفق عليه للمسئولية الاجتماعية للشركات ، وان اهتمام الشركات بالمسؤولية الاجتماعية فى معظم بلدان العالم جعل من هذه الشركات شركاء في التنمية المستدامه ، وانه مازال هناك غموض وعدم دراية كافية من جانب الأفراد والشركات بمفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات وأبعادها ومدى تطورها ومدى فعاليتها .

٣- دراسة (صالح المختار – ربيع سلامة، ٢٠١٥) المسئولية الاجتماعية والبيئية للشركات بين الفكر الوضعي المعاصر والفكر الإسلامي

استهدف هذا البحث محاولة للمقارنة بين مفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات من رؤية وضعية معاصرة ومنظور إسلامي والتأكيد على الإسلام كان اسبق من أى نظرية وضعيه فى هذا المجال.

وقد انتهت الدراسة إلى أنه تعتبر المسؤولية الاجتماعية عنصرا هاما واصيلا فى الثقافة الإسلامية ويستمد هذا العنصر شرعيته من الضوابط الاسلامية وليس عنصرا حديثا مستوردا من الثقافة الغربية ، حث التشريع الإسلامي على أداء المسؤولية الاجتماعية، فهى واجبة على المسلم لضمان صحة عقيدته، ولا يهدف الانسان المسلم من خلال القيام بها وادائها الى تحقيق اى كسب مادى ، ويميز المسؤولية الاجتماعية فى النظام الاسلامى نظرتها الشمولية، فهى غير معنية بالتركيز فقط على الامور المادية كما هو الامر بالنسبة للانظمة الوضعية، وإنما تشمل كافة الجوانب الروحية والمادية معا فى آن واحد.

٤- دراسة (عادل عامر ، ٢٠١٩) المسئولية الاجتماعية ودورها في بناء واستقرار المجتمع

استهدفت هذه الدراسة تناول موضوع المسئولية الاجتماعية كأحد أهم المبادئ التي اتفقت عليها جميع الملل والشرائع والأنظمة والقوانين ، لما لها من دور كبير فى صلاح الأفراد والمجتمع على حد سواء ، فهي من القيم الاجتماعية التي حث المربون وعلماء الدين والنفس والاجتماع والاقتصاد على أهميتها.

وقد انتهت الدراسة إلى توضيح ان المسؤولية الاجتماعية مطلبا علميا وحاجة اجتماعية ، لان المجتمع بأسره وأجهزته ومؤسساته كافه في حاجة إلى الفرد المسئول اجتماعيا ، وان تنمية الشعور بالمسؤولية في نفوس أبناء المجتمع ضرورة مؤكده ، وهى مهمة تقع على عاتق المؤسسات الاجتماعية المسئولة عن تربية الأفراد وتنشئتهم .

٥- دراسة (محمد عرفان الخطيب ، ٢٠١٥) طبيعة الجانب القانوني في المسؤولية الاجتماعية للشركات في ضوء إحكام الميثاق العالمي لقطاع الأعمال ، UNGC ٢٠٠٠

استهدفت الدراسة البحث عن طبيعة وخصوصية الجانب القانوني للمسؤولية الاجتماعية للشركات من خلال تسليط الضوء على هذا الجانب وفق رؤية المشرع الاممى التي ضمنها في مبادرته الشهيرة في الميثاق العالمي لقطاع الأعمال لعام ٢٠٠٠ ومحاولة تلمس خيوط هذا الجانب وتسليط الضوء عليه بنية الوصول للقوة بإمكانية وجوده وتحديد مدى فاعليته وجدواه وصولا لاقتراح رؤى قانونية ترتقي بمفهوم المساءلة القانونية ضمن هذه المسؤولية .

وقد انتهت الدراسة إلى أن وجود الجانب القانوني واقع مثبت وروح الميثاق العالمي لا يفتقد للجانب القانوني ، بل هو مفهوم متأمل فيه يعمد القائمون على الميثاق لتفعيله وتطويره . وان رغبة القائمين على الميثاق ، لاسيما خلال انطلاقه لتأمين مشاركين مروجين له أكثر من مشاركين مقتنعين به ، كان له اكبر الأثر في إغفال تفعيل الجانب الإلزامي للجانب القانوني للميثاق كأحد أدوات المسؤولية الاجتماعية للشركات ، مما جعل مختلف الإجراءات التي تم وضعها بهدف ضمان حسن التقيد به تشكوا العديد من أوجه القصور .

الدراسات الأجنبية :

١- دراسة (Bilton – Tony) (١٩٩٧)بعنوان " القوة و المسئولية الاجتماعية ومعوقاتها "

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على أثر المسئولية الاجتماعية على المجتمع ومدى القوة والتماسك الذي تحدثه فى المجتمع ، كما هدفت الدراسة إلى الوقوف على المعوقات التي تؤدى إلى الخلل في النظام الاجتماعي .

وقد انتهت الدراسة إلى أن محاولة الأفراد الالتزام بالمعايير السائدة فى المجتمع والتي يرتضيها لأعضائه هي محاولة منهم لتحقيق المسئولية الاجتماعية ،و يتأثر سلوك الأعضاء فى المجتمع

بالتيارات السائدة به وما تفرضهم عليه المصلحة الخاصة لذلك يحدث ما يسمى بالخلل فى نظرية المسئولية الاجتماعية ، وان قيام الحكام بالالتزام بالقيم والمعايير الاجتماعية ولم ينحرفوا عنها يؤدى هذا إلى رضا المحكومين وبالتالي تقل عمليات الصراع الموجودة بالمجتمع ، والعوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية ليست بمعزل عن بعضها البعض فكل منها يؤثر ويتأثر بالآخر .

٢- دراسة Nader Fergany (٢٠٠٩) بعنوان " إصلاح التعليم فى الدول العربية يؤدى إلى تحمل الشباب للمسئولية وتحقيق التنمية البشرية"

توصل الباحث إلى أن الخلل في النظم التعليمية في الدول العربية أدى إلى نقص قدرات الشباب بهذه الدول وجعلهم على الهامش وبالتالي عدم شعورهم بالمسئولية أو شعورهم بالإحباط وبالتالي عدم وجود تنمية بشرية حقيقة . وإن مظاهر هذا الخلل تتمثل في خلل في الكيف أي عدم تحقيق الجودة في التعليم ، وعدم الاهتمام بالتعليم الفني والمهني وعدم ملائمة مخرجات التعليم لاحتياجات سوق العمل .

وهدف البحث إلى إيجاد حلول لإصلاح التعليم من منطلق كيفية تمكين الشباب ، وتحقيق تنميتهم البشرية أثناء التخرج وبعده .

و أوصى أن الحلول يجب أن ترتكز على مفهوم أن إصلاح التعليم مهمة متعددة الأبعاد ، تتفاعل وتتآزر مع بعضها البعض ، مع ربطها بالنظم الاجتماعية والاقتصادية بالبلاد . مع التوصية ببعض النقاط المهمة منها : تبنى نظام تعليم عالي الجودة ، سواء في المناهج أو الوسائل أو الإدارة التعليمية ، والاهتمام بالتكنولوجيا الحديثة ، و إنشاء نظام كفء للتعليم مدى الحياة .

٣- دراسة : Amy Feldman farb and Jennifer L Matjasko (٢٠١٢)

بعنوان " العلاقة بين الأنشطة الغير منهجية فى المدارس العليا بتنمية المسئولية الاجتماعية لدى الشباب " .

هدفت الدراسة إلى الإجابة على السؤال : هل الأنشطة الغير منهجية فى المدارس العليا تفيد الشباب بعد التخرج ؟

وأثبتت الدراسة أن الطلاب الذين شاركوا فى الأنشطة غير المنهجية أثناء سنوات الدراسة أظهرت لديهم مهارات اتخاذ القرار والقدرة على تحمل المسئولية وادارة الازمات و الابتكار بنسبة ٢٤ % أكثر من غيرهم من الطلاب وكذلك عدم الجنوح إلى الجريمة والتصرفات المجتمعية المسيئة بنسبة ٣٦ % اكثر من غيرهم .

وخلصت الدراسة إلى أهمية الأنشطة والبرامج للطلاب لتنمية قيمة المسئولية المجتمعية و مهارات وأخلاقيات المشاركة المجتمعية .

٤ – دراسة (رانجى وسانجام – ٢٠١٧) بعنوان المسؤولية الاجتماعية للشركات – التطور

هدفت الدراسة الى ابراز تاريخ ونشأة المسئولية الاجتماعية فى الهند ودور التجار فى بناء دور العبادة وآبار المياه فى الهند وان مفهوم المسئولية الاجتماعية ليس جديدا على الهند. وركزت الدراسة على مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات وأبعادها وأهميتها في الأسواق الناشئة مع إشارة خاصة إلى الهند.

وتوصلت الدراسة الى انه يجب على المنظمات أن تدرك أن الحكومة وحدها لن تكون قادرة على تحقيق النجاح في مساعيها لرفع مستوى المجتمع المضطرب. كما ان الأرض الهندية تواجه أيضًا تحديات اجتماعية مثل الفقر والنمو السكاني والأمية على سبيل المثال لا الحصر. لذلك ، من الضروري للغاية أن يتم توعية الشركات الهندية بالمسؤولية الاجتماعية للشركات في المنظور الصحيح من أجل تسهيل وخلق بيئة مواتية للشراكة المنصفة بين المجتمع المدني وقطاع الأعمال.كما توصلت الدراسة الى انه يجب على الشركات التي تركز على المسؤولية الاجتماعية للشركات أن تعزز بشكل استباقي المصلحة العامة من خلال تشجيع نمو المجتمع وتطوره ، والقضاء الطوعي على الممارسات التي تضر الجمهور ، بغض النظر عن الشرعية، ويجب على رجل الأعمال الاستفادة من الأعمال مثل نحلة العسل التي تمتص العسل من الزهرة دون التأثير على سحرها وجمالها"

التعليق العام على الدراسات السابقة :

اتفقت جميع الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية على مدى أهمية المسئولية الاجتماعية كأحدي القنوات الفاعلة في دعم المصلحة العامة للإفراد والمؤسسات ، واختلفت الدراسة الحالية عن غيرها من الدراسات السابقة في تناولها للعلاقة بين بين قيمة المسئولية الاجتماعية كقيمة يجب أن يتبناها الأفراد وتتبناها المؤسسات المصرية وبين مواجهة التحديات المجتمعية والآثار الاقتصادية التي عانى منها المجتمع المصري بسبب أزمة وباء (كوفيد ١٩) .

خطوات البحث:

يسير البحث وفق أربع محاور:

المحور الاول:أهمية المسؤولية الاجتماعية على مستوى الأفراد :

تنبع أهمية المسئولية الاجتماعية في اى مجتمع من المجتمعات من النتائج المرجوة التي يسعى الأفراد والجماعات والمجتمع إلى تحقيقها، يعد هذا الجانب العنصر الهام في اى مجتمع من المجتمعات ، ولا أدل على ذلك مما نرى ونلمس من مدى حجم المسؤولية الاجتماعية النابعة من داخل الأفراد داخل المجتمع عبر ممارسة سلوكيات وأنشطة معينة يكون الهدف العام منها تعميق روح المبادرة ، والمشاركة جنبا الى جنب مع أبناء المجتمع الواحد وهذا يعنى أن الأفراد قد بدأ يتشكل لديهم وعى جديد

ومختلف ، ألا وهو الوعي الاجتماعي بأهمية أحداث تغيير ملموس ينبع من مدى انبثاق الطاقات نحو العمل الجاد وتحمل المسؤولية. (الجابرى ،٢٠٠١،ص٥٥)

إن المسؤولية الاجتماعية هي إحدى القنوات التي تدعم المصلحة العامة للمجتمع والوطن، وهذا سر قوتها كعنصر أساسي مطلوب لتقوية روابط العلاقات الإنسانية ، فالتوحّد مع الجماعة يدفع الفرد إلى بذل جهده من أجل إعلاء مكانة هذه الجماعة، والوطنية من أوضح نماذج هذا التوحد .(عمار،٢٠٠٦،ص٦٣)

إن كل إنسان يجب ان يكون مسئول اجتماعيا، والمسؤولية الاجتماعية جزء من المسؤولية بصفة عامّة، فالفرد مسؤول عن نفسه وعن الجماعة، والجماعة مسؤولة عن نفسها وأهدافها وعن أعضائها كأفراد في جميع الأمور والأحوال، والمسؤولية الاجتماعية ضرورية للمصلحة العامة، وفي ضوئها تتحقق الوحدة وتماسك الجماعة وينعم المجتمع بسلامٍ أشمل وأعمق .(عمار،٢٠٠٦،ص٦٤)

فالمسؤولية تفرض التعاون والالتزام والتضامن والاحترام والحب والديمقراطية في المعاملة والمشاركة الجادّة التي هي صلة الرحم بين الأفراد في المجتمع الواحد، ثم إن الشعور بالمسؤولية الاجتماعية شعور نبيل، معه نتجاوز الشكليات لنصل الى قدسية الواجب .(سالم،٢٠٠٠،ص٨١)

ومن أسمى واجباتنا كأفراد أن نتعاطى مع ذاتنا ومع الآخرين ومع مجتمعنا بروح مسئولة، فمثل هذا التعاطي يمدّ جسوراً متينة بيننا وبين المجتمع الذي ننتمي إليه ونحمل هويته ... والإحساس بالمسؤولية يصقله الشعور بالواجب ويؤدي إلى الالتزام بأمانة وموضوعية بالمعايير الإنسانية التي تقود بدورها الى إيجابية التعايش والتواصل، والاجتهاد للتغلّب على مصادر الشقاق والتعصّب والعصبية والتطرّف، وهي عوامل لا تُمهّد إلا إلى شلل المجتمع وإحداث شرخ عميق في شكله على كافة المستويات وفي كافة المجالات التي تنهض به .(الميلاد،١٩٩٩،ص٧٩)

وفى مواجهة جائحة كورونا اتخذت معظم دول العالم إجراءات استثنائية صارمة غير مسبوقة فى محاولة منها لاحتواء انتشار فيروس كورونا المستجد ، مثل : إغلاق الحدود وفرض حظر التجوال وغيرها ، الا ان هذه التدابير وحدها لم تكن كافية لمواجهة انتشار الفيروس . وهنا كانت الحاجة الماسة لوعى افراد المجتمع المصري بأهمية الشعور بالمسؤولية والالتزام بتعليمات السلطات المختصة ، وهو امر فى واقعه صعب الحدوث ، فالحشود البشرية تتحرك بقناعات شخصية مدفوعة بغريزة البقاء دون اى اعتبار للخطر الحقيقى او لتعليمات السلطات ، الا ان العديد من افراد المجتمع المصري اظهروا درجة كبيرة من الوعي بأهمية المسؤولية الاجتماعية وفهم المضامين الاجتماعية والأخلاقية لهذا الموضوع .

أولا:الشعب المصري والمسؤولية الاجتماعية

إن تطاول المحن على الشعب المصري ومحاولاته الكثيرة في التخلص منها كانت تسلمه في بعض الأحيانإلى محن أخرى ومحاولات أخرى ، فوقع في وجدانه أن نفسه تكاد لا تعي وجودها ولا تشعر بحياتها ، إنما تمتد في الزمان وتتحرك في المكان بلا غاية ولا قيمه وبلا فائدة ، وقع في وجدانه ما يشبه اليأس ، فضعف إيمانه بالعقل ، واطمأنإلىالمصادفة ، واحتقر المنطق ، واستخف بالمقدمات والنتائج ، واستهان بالعلل ، وأصبح أدنى إلى إلغاء إرادته ، والاطمئنان إلى القدر الذي يتصرف فيه ، والى الاعتقاد بالخط المكتوب على جبينه ، والركون إلى المقسوم . (مكروم،٢٠١٣،ص١٨)

والنماذج البشرية التي تجسم الخصال القومية والإقليمية هي التي تؤلف النكتة المصرية ، إلى جانب المماثلة والمشاكلة والمقابلة في الألفاظ والمعاني ، فأنت تجد النموذج المصري العام يجمع بين الفضائل التي يحبها الوجدان المصري في ذاته ، والعيوب التي ينزع جاهدا إلى التخلص منها ، وهذا التصميم على تعميمه يقترب من الواقعية . فهو ذكى الفؤاد يفهم الشاردة والواردة ، ولا يحتاج إلى مجرد الإشارة . وهو كريم يعطى ولو كان مفتقرا إلى ما يعطيه ، وهو ودود يحب الناس . وهو صاحب مروءة وشهامة ونجده . وهذه خصال يمجدها في نفسه ولكنه لا ينسى أن كثيرا ما يطيع عاطفته وهواه ، وانه متلاف يذهب بالحادث والتليد ، وانه يحتفل باللحظة التي هو فيها ، لا يفكر أبداً في اللحظة التي تعقبها ، وانه يعيش ليومه ولا يذكر غده . مستخفاً بقيمة العقل ، متكلفاً بالنقد الساخر المتهكم ، إلى أن يغلب الحزن على الوجدان الشعبي ، فهو الذي يطبع جميع أغانيه ومواويله بطابعه ، وهو الذي أدى إلى هذه الصرخات والأنات والتأوهات التي تزدحم بها الأغاني والمواويل ، ولكنه جزء مهم غير واضح ، ومجمل غير مفصل .(سليمان،٢٠٠٠،ص٤٤)

إلا انه لا يمكن للمواطن المصري مع كل هذا أن يستطيع تجاهل أننا نعيش في عصر يشهد ظهور متغيرات وتفاعلات تساعد على نضج الوعي الإنساني المصري بقضايا تقع على الساحة القومية والعالمية على السواء. بحيث تداخلت هذه القضايا والحدود ، حتى أصبح من الصعب فصل ما هو قومي عن ما هو عالمي وخارجي . الأمر الذي انعكس بطبيعة الحال على العلاقة بين الإنسان المصري ومجتمعه أو بين المواطن المصري ودولته .(موسى،٢٠٠٩،ص٣٨)

والدليل على أن العالم قد أصبح عالم واحد ، أحداثه واحدة تتداخل وتتبادل التأثير . هو معاناة العالم اجمع فجاه من أزمة واحدة ، خوف واحد، شعور بالقلق متطابق ، انتظار لمصير مجهول بنفس الدرجة ، عجز كبير على كافة المستويات ولكل الدول والمجتمعات رغم اختلاف الإمكانات والقدرات ، استيقظ العالم اجمع على كابوس واحد وهو ما يسمى بأزمة وباء كوفيد ١٩

(كورونا) ، وهو هذا المرض المعدي الذي يسببه فيروس كورونا المكتشف مؤخرا ، ولم يكن هناك علم بوجود هذا الفيروس وهذا المرض المستجد قبل اندلاع الوباء في مدينة يوهان الصينية فى ديسمبر ٢٠١٩ .

وتعد أزمة وباء كوفيد ١٩ من الأزمات المهمة والمؤثرة في العالم ، إذ أصبحت جزءا مرتبطا بعالم اليوم ، وتشكل مصدر قلقا ورعبا لمجتمعات العالم ولقادته ورؤسائه ومنظماته وشعوبه على حد سواء ، إذ بات كوفيد ١٩ وباءا مرعبا لكل دول العالم وذلك لصعوبة السيطرة عليه ، ولسلوكه المفاجئ أحيانا وغير المفهوم أحيانا أخرى ، ولصعوبة التوصل إلى علاج ناجح لمواجهته هذا من ناحية وضعف وتخبط الإدارات المسئولة عن تبني نموذج أدارى وصحي ملائم لاحتواء الأزمة يُمكن مجتمعات العالم من مواجهة أزمتها بسرعة وفاعلية .

إن الكشف المبكر عن اى أزمة وتحديد حجمها ونوعها ، واستخدام المنهج العلمي والمنطقي للتعامل مع الأزمة أصبح ضرورة حتمية من اجل إيجاد أسلوب لإدارتها أو ما يطلق عليه

(إدارة الأزمة) ذات الأليه المميزة في مواجهة الأزمات ، وإيجاد تقنية موجهه للحالات الطارئة التي لا يمكن تجنبها . إن استخدام هذه الأساليب والتقنيات الإدارية يكون بشكل مختلف تبعا لنوع الأزمة وبما يتماشى ونوع القيادة الإدارية التي تتعامل مع هذه الأزمات .

وعليه لم تعد المسؤولية الاجتماعية احد المبادئ التي وافقت عليها جميع الملل والشرائع ، والأنظمة والقوانين فقط بل أصبحت المسؤولية الاجتماعية ضرورة للحياة ، ومطلبا علميا فرديا واجتماعيا ، وأصبح ارتفاع درجة إحساس والتزام أفراد المجتمع بالمسؤولية الاجتماعية هي المعيار للبقاء على قيد الحياة ، والخروج من مأزق ضيق مجهول المصدر مجهول المصير ، وأصبح العالم بأسره في حاجة ماسه للمواطن المسئول ، وأصبحت درجة المسؤولية الاجتماعية معيار يمكن الحكم بموجبه على تطور المجتمع وعن إيمان المواطن بصالح وطنه .(علام،٢٠٠١،ص٧٨)

وهنا ظهر المواطن المصري الذي يتحمل المسؤولية الفردية عن الجماعة ، فظهر المواطن المسئول تجاه نفسه وتجاه الآخرين من أفراد المجتمع والمسئول عن العبور بمصر من طريق غاية في الضيق والانتصار في معركة حياة لم نختر يوما أن نخوضها .

أن المسؤولية الاجتماعية للمواطن المصري في مواجهة وباء كورونا تُلزم الفرد بإقرار ما يصدر عنه من أفعال ، واستعداده لتحمل نتائج هذه الأفعال ، فهي القدرة على أن يُلزم الفرد نفسه أولا ، والقدرة على أن يفي بعد ذلك بالتزاماته الاجتماعية بواسطة جهوده الخاصة وبإرادته الحرة .

وأصبح لزاما على كل مواطن مصري أن يعي أن المسؤولية عمل ملزم نابع من داخل نفسه ، ولا يُكلف بها أي شخص وإنما من يتمتع بالحرية الكاملة التي تلزمه بالقيام بالأعمال والمسؤوليات الملقاه على عاتقه حتى يستشعر حجم المسؤولية التي كلف بها وفرضت عليه بواسطة قوة فوق بشرية وقدراً لا يعلم به إلا الله ، فالالتزام بالمسئولية أصبح ضرورة حياتيه إجبارا لا اختيارا .

ثانيا: البعد الأخلاقي للمسئولية الاجتماعية المصرية لمواجهة وباء كورونا :

لا يمكن الحديث عن المسؤولية الاجتماعية بدون الحديث عن أخلاقيات أفراد وجماعات ومؤسسات المجتمع في التعامل مع المسؤولية الاجتماعية في الإطار الإنساني الذاتي والذي ينبع من مدى احترامهم لهذا المبدأ الإنساني .

ومن أبجديات البعد الأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية المصرية في مواجهة الأزمة (مكروم، ٢٠٠٤،ص٥٤)

الالتزام : يعد هذا العنصر العامل الرئيسى لدى اى فرد من أفراد المجتمع وإحدى أهم عوامل النجاة، وهذا لن يتحقق بدون رغبة ذاتية وإصرار قوى من قبل الفرد نفسه في تطبيق هذا القرار وتنفيذه ، حتى يكون نموذجا علميا للاقتداء به من قبل الأفراد داخل اى وحدة من وحدات المجتمع.

الإحساس والتعاون : لا يمكن أن يُكتب للمسؤولية المجتمعية خلال الأزمة عناصر السلامة والنجاح بدون توافر الشعور والإحساس الذاتي تجاه هذا الحدث الطارئ والأمر الجلل ، ولهذا استوجب الأمر المبادرة والتعاون في إطار البناء المجتمعي المتماسك بعيدا عن عوامل التفكك والانهيار المجتمعي .(نذر، ٢٠٠٠،ص١٢٢)

الوفاء بحق الوطن : إن معدن المواطن المصري الأصيل يظهر على مدار التاريخ أثناء الأزمات ، فالإنسان المصري خير بطبيعته ولديه شعور فطرى بالانتماء لدينه ولأهله ولوطنه ، ولكن هناك العديد من الظروف والعوامل التي تدعم هذا الشعور بالانتماء أو تطمس معالمه داخل الإنسان المصري ، ولكن على مر الزمان وفى مواجهة العديد من الأزمات التي مرت بها مصر ، طرح المواطن المصري كل الظروف والعوامل التي تطمس انتماءه أرضا ، وظهر المواطن المصري الذي يراعى حق الله في وطنه وحق الوطن فيما يقوم به من أعمال ، إنسان يؤمن بالوطن ويقدس العمل ، عالمي الرؤية اتجاه عالم الحضارة وقيم الإنسانية والسلام . وضرب كثير من المصريين خلال التعامل مع أزمة وباء كورونا نموذجا حضاريا في فهم المسؤولية الاجتماعية فهما كاملا نابعا من الانتماء والمواطنة للدولة.(مكروم،٢٠٠٨،ص٨)

تشكل هذه الأبجديات الثلاث مجتمعه في حال تم العمل بها وتطبيقها على ارض الواقع وممارستها عمليا من قبل أفراد المجتمع الواحد ، نموذجا مهما نحو إعادة تشكيل الوعي الذاتي باتجاه بناء مجتمع متماسك يتجه نحو زمام المبادرة في إطار التعاون والتماسك الاجتماعي .

المحور الثانى: أبعاد المسئولية الاجتماعية للشركات:

من الجدير بالذكر ان مفهوم المسئولية الاجتماعية للافراد لا ينفصل عن مفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات بل هو تطور طبيعى لتطور الحياة الانسانية فى ذات الاطار الاخلاقى الذى يحكم

المجتمع بعيدا عن ماديته التى اصبحت سمه غالبة واحيانا طباع راسخة تجسد الوجه السيئ للرأسمالية العالمية.

ونتيجة للتطورات في الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، شهدت العقود الأخيرة تطورا في النظرة لأهداف مجتمع الأعمال .وللفكر الاقتصادي اثر في تحديدهذه الأهداف .ففي الفكر الاقتصادي التقليدي، يكمن هدف منظمات الأعمال فى تحقيق أعلى قدر من الربح والذي بدوره سيؤدي إلى تنمية المجتمع. وقد انقسم علماء الاقتصاد مابين مؤيد ومعارض لفكر المسئولية الاجتماعية . فمن بين الفريق المعارض على سبيل المثال العالمMilton Friedman والذي يؤيد وجهة النظر الكلاسيكية تجاه المسئولية الاجتماعية للشركات والذي يرى أنها تقلل من الأرباح وهي بمثابة عبء إضافي على تكاليف العمل.

أما العالم Paul Samuelson فهو مؤيد لوجهة النظر التي ترى أن المسئولية الاجتماعية للشركات لها بعدين اقتصادي واجتماعي وانه لابد على الشركات أن تسعى إلى الإبداع في تبني برامج المسئولية الاجتماعية. (فؤادحسن الحمدي -٢٠٠٣-ص ٣٦)

نجد أن القطاع الخاص فى مجتمعات العالم الثالث ما زال متخلفا فى وعيه، فيما يتعلق بمفهوم المسئولية الإجتماعية بمعناها الواسع. حيث تشتمل هذه المسئولية على جوانب عديدة منها، الالتزام بالأنظمة والقوانين المتبعة، والإهتمام بالجوانب الصحية والبيئية، ومراعاة حقوق الإنسان وخاصة حقوق العاملين، والعمل بإتجاه تطوير المجتمع المحلى والالتزام بالمنافسة العادلة، والبعد عن الإحتكار وإرضاء المستهلك. ويرى عدد من خبراء المسئولية الإجتماعية،أن على القطاع الخاص أن يعى بأن الوفاء بالمسئولية الإجتماعية له عائد إقتصادى على المدى الطويل. فيما يتعلق بهذه القضية أكدت دراسات كثيرة على أن الشركات التى تأخذ بمفهوم المسئولية الإجتماعية يزيد معدل الربحية فيها على ١٨% ، عن تلك الشركات التى لا تقوم بمسئولياتها الإجتماعية، كما أوضحت الإحصاءات الدولية أن ٨٦% من المستهلكين يفضلون الشراء من الشركات التى لديها دور فى خدمة المجتمع، وأن ٧٠% من المستهلكين يرون أن المسئولية الإجتماعية لها دور مهم جداً فى نجاح هذه الشركات فى مشروعاتها. وأن ٦٤% من المستهلكين يشجعون فكرة أن يكون الوفاء بالمسئولية الاجتماعية للشركات من معايير تقييم فاعلية آدائها على الصعيد الإقتصادى والإجتماعى.

وإذا كان القطاع الخاص فى المجتمعات الرأسمالية قد قطع شوطاً كبيراً على طريق التعرف على مسئوليته الإجتماعية، وهو يؤديها بكفاءة عالية تساعد فى تحقيق درجة عالية من الإستقرار الإجتماعى. فإن القطاع الخاص فى مجتمعاتنا العربية أو مجتمعنا المصرى بالتحديد لم يتعرف على مسئولياته الإجتماعية بعد بالقدر الكافى. (عادل عمر- ٢٠١٩- ص٢٣)

أولا: المسئولية الاجتماعية لرأس المال في مصر

تبنى اتحاد الصناعات المصرية فى فبراير ٢٠٠٤ مبادرة الميثاق العالمى وبذلك اصبحت مصر اول دولة عربية استجابت لهذه المبادرة. و تسعى العديد من المؤسسات المحلية الى الالتزام بمبادئ الميثاق بهدف الحفاظ على سمعتها عالميا، وعلى تحسين صورتها فى عيون الجهات ذات الاهتمام من اصحاب مصالح وحملة اسهم او مستهلكين وعملاء وايضا الموردين.

وبالنظر الى التقرير السنوى الخاص بالميثاق العالمى خلال الفترة من ٢٠٠٦ حتى يونيو ٢٠٠٧ نجد ان اعداد الشركات التى انضمت الى الميثاق فى مصر قد زادت من ٥٥ شركة فى عام ٢٠٠٤ الى ٦٣ شركة فى عام ٢٠٠٦.

فى مارس عام ٢٠٠٨ اعلن رئيس الوزراء المصرى اطلاقه لمبادرة قومية خاصة بـ المسؤولية الاجتماعية للشركات وذلك فى اطار التعاون مع البرنامج الانمائى للامم المتحدة.

وهدفت المبادرة إلى انشاء شبكة مصرية خاصة بالمسؤولية الإجتماعية؛ و الهدف من إنشاء الشبكة هو تشجيع الشركات المصرية أن تساهم فى المشروعات المتعلقة بالتنمية الإقتصادية والإجتماعية وأن تلتزم الشركات بمبادى الميثاق العالمى للأمم المتحدة.

وبالرغم من توافر المؤشرات الدالة على زيادة برامج المسؤولية الاجتماعية التى نفذتها المؤسسات المصرية إلا ان المجال ما زال متسعا لتنفيذ المزيد من مثل تلك البرامج؛ حيث ان التركيز ما زال منصبا فى مساهمات محدوجة على سبيل المثال (بناء المستشفيات او المدارس) والتى يستفيد منها عدد محدود من الافراد

ثانيا: أهم المبادرات الخاصة بالمسئولية الاجتماعية لرأس المال

نستعرض هنا بعض المبادرات المصرية للمسؤولية الاجتماعية فى عدة مجالات تمت بالتعاون بين البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة بالتعاون و المنتدى الدولى لقادة الاعمال منها ما يتعلق بالتنمية البشرية والمحافظة على البيئة والمشاركة من اجل التنمية المجتمعية واخيرا مكافحة الفساد. (نهال المغربل و ياسمين فؤاد– ٢٠٠٨– ص ٢٥)

أ- في مجال التنمية البشرية

تم رفع قدرة قدرات الجمعيات الاهلية التى تتعامل مع الشباب وبشكل خاص فى مجالات التعليم الفنى والتدريب المهنى؛ وتم ذلك فى شكل تكوين تحالف يهدف لتنفيذ برنامج طموح لتنمية مهارات الشباب وزيادة قدراتهم فى الحصول على فرص عمل.

ومن اهم المبادرات ما قامت به احد المؤسسات الخيرية التابعة لواحدة من كبرى شركات الاتصالات حين قامت بتدريب الخريجين على اكتساب المهارات التى ترفع من كفائتهم و تؤهلهم للالتحاق بالفرص والوظائف المطروحة بسوق العمل.

كما ساهمت هذه المؤسسة فى العديد من المبادرات الاخرى ومنها مبادرات تتعلق بذوى الاحتياجات الخاصة واخرى متعلقة بمجال الطباعة؛ وقامت مؤسسات اخرى بعمل مبادرات متنوعة فى مجالات تستهدف الطلاب وتدريبهم على حل مشكلات المجتمع المحلى وايضا تاسيس مدرسة متخصصة فى اعادة تدوير المخلفات بالمقطم وتدريب الشباب على تلك الحرفة كما ساهمت مبادرات اخرى فى محو الامية وتعليم الكبار وايضا تدريب الشباب على التكنولوجيا الحديثة.

ب-في مجال المشاركة من أجل التنمية الاجتماعية

وفى اطار نفس المبادرات السابقة تم تجديد عدد من المدارس تنفيذا اهداف الالفية الجديدة والمتعلقة بالتنمية ومكافحة الفقر، وعلى مستوى الشركات عابر القارات او متعددة الجنسيات نجد ان هناك عدة مبادرات تتعلق بعلاج بعض التحديات الاجتماعية ومنها ما يتعلق برعاية الفتيات اليتيمات وخاصة ذوى الاحتياجات الخاصة منهن، وايضا انشاء بنك للطعام لدعم واطعام كبار السن والارامل والمطلقات وتم انشاء مراكز للتطعيم للاطفال، ومراكز للصم والبكم؛ ومن ضمن المبادرات فى هذا الاطار ايضا تلك المبادرات التى وجهت لاتنشاء مراكز خاصة بدعم وايواء اطفال الشوارع وتقديم الخدمات المتنوعة لرعايتهم واعادة دمجهم فى المجتمع مرة اخرى؛ كما تضمنت المباردات عملية الاقراض متناهى الصغر والذى استفاد منه ما يقرب من ٤٩١ الف فرد بمتوسط ٥ مليون جنيه للفرد بهدف انشاء مسروعات متوسطة ومتناهية الصغر.

ت- في مجال المحافظة على البيئة

كان لرفع القدرة التنافسية للصناعات النسجية النصيب الاكبر من الاهتمام بالمبادرات خاصة ما يتعلق بزيادة الفاعلية ورفع الكفاءة البيئية، واستهدفت المادرة عدد من الشركات بهدف تاهيلهم واختيارهم ضمن سلاسل الامداد الخاصة بالشكرات العالمية الكبرى فى امريكا واوروبا.

المحور الثالث: أزمة كورونا فى مصر (الاشكاليات- والتحديات):

لم يكن العالم باثره لديه القدرة على توقع الاثار المترتبة على أزمة كورونا بالشكل الذى فرضه واقع الازمة؛ رغم كل التوقعات واليات تقييم المخاطر المستخدمة فى اكبر المؤسسات، كانت الاثار المحتملة فى اطار المخاطر المقبولة سواء على مستوى الحكومات او على مستوى المؤسسات الاقتصادية.

الا ان الواقع الذى فرض نفسه أثناء الازمة اظهر عدة اوجه للقصور اعترت ادوات التحليل والتقييم – لاسيما ان النظرة الراسمالية التى غلبت على فلسفة تقييم المخاطر والتى لم تراعى اى بعد اجتماعى للازمة- جعلت صانعى القرار فى حالة ذعر وحالة ضبابية وعدم تأكد فى اعلى درجاتها من صحة وجدوى القرارات التى تتخذ اثناء الازمة.

ولم يكن واقع الشركات المصرية ببعيد عن وضع مثيلاتها عالميا. فبالرغم من انتشار الفيروس عالميا لم يكن اصحاب الاعمال فى مصر على درجة يقين كافية بان مستوى الاصابة ومعدلات التاثير سوف ترتقى لهذا المستوى خلال الازمة وربما يرجع ذلك الى:

١- عدم الشفافية فى اعلان بعض الدول لارقام الاصابات والوفيات الحقيقية منذ بدء الازمة

٢- تقاعص بعد الدول الرأسمالية فى اتخاذ اجراءات حاسمة تجاه الازمة فى بدايتها خوفا من التبعات الاقتصادية

٣- عدم التحقق علميا من ديناميكية الفيروس و وطرق الانتشار والاصابة ومعدلات الوفاة

مما جعل اصحاب الاعمال فى مصر فى حالة ارتخاء وانتظار والاستكانة فى مقام رد الفعل وليس الفعل ، كل ما سبق ينبئ بأن الشركات المصرية لم تستوعب الاثار المحتملة والمترتبة على ازمة كورونا فى الوقت المطلوب وتمثلت اغلب هذه الاثار فى المظاهر التالية:

١- الغاء اوامر التشغيل الحالية لجميع شركات التصدير

٢- عدم القدرة على شحن المنتج التام بسبب حالة الحظر والغلق فى اوروبا وامريكا

٣- عدم توافر الخامات المستوردة بسبب تفشي الوباء عالميا

٤- الخوف من عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية تجاه العاملين بالشركات بسبب التوقف القهرى للنشاط

٥- الخوف من استئناف العمل وتفشى الوباء

٦- المطالبات المجتمعية بهدف قيام مؤسسات الاعمال بواجباتها تجاه البيئة المحيطة بها فى صورة دعم للقطاع الصحى والفئات الاكثر تضررا من الازمة.

وعلى الرغم مما قدمته الحكومة المصرية من حزمة قرارات داعمة لاصحاب الاعمال والشركات الا ان الشركات الكبرى رأت ان الضرر الواقع عليها اكبر من تلك الوفورات التى قدمتها الحكومة المصرية وان الخسائر تتجاوز تلك الوفورات فى حال استمرار التوقف فى رد فعل منافى لكل قواعد المسئولية الاجتماعية ربما فى اعتى الاقتصاديات الراسمالية ولعلنا لسنا بصدد التعرض ودراسة هذا الامر خلال البحث الا ان الامر لا يخلوا من اهمية الاشارة الى ارتباط عدم استيعاب الشركات المصرية للاثار المترتبة على الازمة مع قيامها بمسئولياتها الاجتماعية حيث اتسم اداء البعض بالضعف والفتور وانعدم الشعور الكامل بالمسئولية عند البعض الاخر.

واذا اردنا البحث فى المبادرات التى قدمها المجتمع المصرى للمسئولية الاجتماعية خلال أزمة كوفيد- ١٩ وتصنيفها ودراستها سوف نتخذ بعض الامثلة الميدانية على النحو التالى:

كانت المبادرات الفردية هى الطابع الغالب على المبادرات بعيدا عن العمل المؤسسى للمسئولية الاجتماعية للشركات وكانت فى اغلبها متجهة لدعم القطاع الصحى ودعم قدراته لمواجهة الازمة وتمثلت فى بعض الامثلة التالية:

- **احد شركات الاغذية فى بورسعيد تبرعت بعدد (٦) اجهزة مونيتور وجهاز اشعة متنقلة وخمسة الاف كمامة ورصد مبلغ ٢٥٠٠٠٠ج نقدا لشراء اى مستلزمات اضافية بالاضافة الى ٣٠٠٠ كرتونة بها مستلزمات غذائية للمبانى السكنية التى خضع قاطنيها للحجر الصحى الاجبارى.**
- **شركة للدهانات اعلنت باسم صاحبها تبرعها بشراء ثلاث اجهزة تنفس صناعى**
- **شركة حاويات تبرعت بجهازين للتنفس الصناعى**
- **رجل اعمال ورئيس احد الاندية تبرع بـ ٦ اجهزة تنفس صناعى**
- **مبادرات فردية من بعض نواب البرلمانتبرعوا بالمستلزمات الطبية للمستشفيات فى دوائرهم**
- **بعض مجموعات العمل الخيرى تطوعت بمجمع تبرعات فردية لتعويض المتضررين من العمالة المؤقتة وعمالة اليومية عما اصابهم من ضرر من خلال اعانات عينية ونقدية**
- **احد المؤسسات الخيرية التابعة لكبرى العائلات الاقتصادية الكبرى فى مصر تبرعت ب ١٠٠ مليون جنيه، ٤٠ مليون جنيه لدعم العمالة اليومية والاسر الاكثر احتياجا، ٦٠ مليون جنيه لدعم الجهود الاحترازية للدولة ووزارة الصحة.**
- **احد رجال الاعمال صاحب اكبر ماركات الاجهزة الكهربائية والمنزلية قام بوقف العمل بشركاته لمدة شهر ونصف مع صرف الرواتب بالكامل، مع تجهيز مقر العمالة الخاصة به كحجر صحى وفرشه وتعقيمه،وتكفل ب ٣٠ الف اسرة ، وقام بتحويل شركة من شركاته لصناعة الكمامات ومواد التعقيم.**

وبالتعقيب على ماسبق من امثلة سالفة الذكر للمبادرات التى قدمت خلال الازمة وجد الباحثان انها اتخذت شكل المبادرة الفردية حتى لو كانت تحت مسمى المسؤولية الاجتماعية الا انها كانت فى شكلها العام تخضع لثقافة العمل الخيرى والدليل على ذلك انها لم تتمتع بالافصاح والشفافية اللازمة ولم تطرح فى اطار خطة متكاملة للتعامل مع الازمة وهو ما يثير واحدا من اهم التسؤلات فى الدراسة حول " هل شعر المجتمع بقيام الشركات المصرية بمسئوليتها الاجتماعية تجاهه اثناء الازمة"

حيث ان كل تلك المبادرات وغيرها قد خفتت فى ظل مناشدة رؤوس الاموال الكبرى الحكومة بضرورة سرعة عودة النشاط الاقتصادى للحد من الخسائر واستهجان فكرة المطالبة بالتبرع فى ظل تحقيق تلك الخسائر كما ورد على لسان احد اكبر المصنعين فى مصر والعديد من رجال الاعمال والمستثمرين.

المحور الرابع : البنية التشريعية لضبط عناصر المسئولية الاجتماعية للشركات والافراد:

كان من الضرورى دراسة البنية التشريعية المنظمة للمسؤولية الاجتماعية للرد على احد التساؤلات الهامة فى الدراسة – هل البنية التشريعية فى مصر تساعد على تحقيق الالتزام للشركات بمسؤولياتها الاجتماعية – فى ظل النتائج التى افرزتها ازمة "كوفيد-١٩" كورونا.

ان غالبية الاطر القانونية للمسئولية الاجتماعية توصف بالقانون الناعم "Soft Law" وذلك يرجع الى انها ليس لها صيغة إلزامية بسبب صدورها فى الغالب من قبل مؤسسات دولية تتتعلق بالمعايير وبالتالى فهى تبقى فى إطار المعايير الطوعية الملزمة لمن أراد الالتزام بها (مؤتمر العمل العربى- ٢٠١٨- ص١١)

بالنظر الى الاطار القانونى على المستوى الدولى نجد ان الميثاق العالمى لحقوق الانسان لا يفتقد للجانب القانونى بل هو مفهوم متاصل حتى ولو كان فى شكل الظاهر غير الزامى لاسباب عدة لسيت محل دراسة فى هذا البحث ، ولكن نرى ان اجهزة الامم المتحدة تعمل على تفعيله وتطويره واقرب مثال على ذلك انشطة وبرامج مكتب الاتفاق العالمى "UN Global Compact" (UN Global Compact– ٢٠١٩- ص ٣)

الذى يعمل على خلق آلية حوار شفافة ومتوازنة بين النظام العالمى والشركاء من القطاع الخاص والحكومات بهدف تسهيل التقارب بين انشطة الشركاء والمبادئ العشرة للميثاق. (محمد عرفان الخطيب- ٢٠١٥- ص٥)

وبالنظر الى الواقع المصرى من حيث البنية التشريعية الخاصة بالمسئولية الاجتماعية للشركات نجد ان المشرع المصرى فى العديد من الجوانب المتعلقة بالمسئولية الاجتماعية قد وضع ضوابط الزامية منفردة منها ما يتعلق بحقوق العاملين وسلامتهم واخرى متعلقة بالبيئة وبعد المواد التى تنص على توزيعات ارباح متعلقة بالعاملين وذلك على سبيل المثال وليس الحصر؛ ولكن تظل كل تلك القواعد القانونية بعيدة فى تأصيلها وتأثيرها المباشر على قيم وثقافة المسئولية الاجتماعية للشركات فى مفهومها الشامل.

ثم جاء المشرع المصرى فى عام ٢٠١٧ مستحدثا مادة خاصة بالمسئولية الاجتماعية بنص صريح حتى ولو كان غير ملزم الانها كانت تطورا ايجابيا حتى وان جاءت متأخرة عن كثير من التشريعات المماثلة فى بلدان اخربوكانت كالتالى:

"قانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ بإصدار قانون الاستثمار

وتنص مادة (١٥): يجوز للمستثمر تحقيقا لأهداف التنمية المستدامة تخصيص نسبة من أرباحه السنوية لاستخدامها فى إنشاء نظام للتنمية المجتمعية خارج مشروعه الاستثمارى من خلال مشاركته فى كل أو بعض من المجالات الآتية:

١- اتخاذ التدابير اللازمة لحماية وتحسين البيئة.

٢- تقديم خدمات أو برامج فى مجالات الرعاية الصحية أو الاجتماعية أو الثقافية، أو فى أى من مجالات التنمية الأخرى

٣- دعم التعليم الفنى أو تمويل البحوث والدراسات وحملات التوعية التى تستهدف تطوير وتحسين الإنتاج بالاتفاق مع إحدى الجامعات أو مؤسسات البحث العلمي.

٤- التدريب والبحث العلمي.

ويعد ما ينفقه المستثمر من مبالغ فى أى من المجالات المنصوص عليها فى الفقرة السابقة وبما لا يجاوز نسبة ١٠% من ارباحه السنوية الصافية من التكاليف والمصرفات واجبة الخصم وفقاً لنص المادة (٢٣) (بند ٨) من قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ المشار إليه.

وفى جميع الأحوال، تحظر استخدام المشروعات أو البرامج أو الخدمات المقدمة بنظام المسئولية المجتمعية لتحقيق اغراض سياسية او حزبية او دينية او تنطوى على تمييز بين المواطنين.

ويجوز للوزير المختص وبالتنسيق مع الوزارات المعنية إنشاء قائمة لأفضل المشروعات الاستثمارية التى تقوم بأنشطة تنمية مجتمعية سواء من الناحية الجغرافية أو القطاعية او غيرها يتم الإعلان عنه للرأى العام.

وتبين اللائحة التنفيذية للقانون ما يلزم من ضوابط وقواعد اخرى لنظام المسئولية المجتمعية." (الجريدة الرسمية- ٢٠١٧- ص١٦)

وبالفعل اعلنت وزارة الاستثمار والتعاون الدولى عن اطلاق مسابقة اختيار الشركات الرائدة فى مجال المسئولية الاجتماعية لعام ٢٠١٨ محاولة منها لتفعيل نص المادة سالفة الذكر، ووضعت ضوابط وشروط للمشاركة وحوافز اضافية للفائزين.

الا أن الباحثان رأيا ان تلك الحوافز الاضافية التى قدمتها الحكومة بجانب الاعفاءات الضريبية التى كفلها القانون لم تكن كافية او محفزة للمستثمر فى ظل مادة غير الزامية ليكون لمثل تلك المبادرات الاثر المنشود فى نشر قيم وثقافة المسئولية الاجتماعية للشركات؛ ويرى الباحثان ان الوقع الذى فرضته ازمة كوفيد-١٩ كان جليا وكاشفا قدر الكفاية ان رغم شدة ووطئة الاثار وما صاحبه من حزمة اجراءات داعمة للمستثمرين من قبل الحكومة لم يقابل بمثل ما هو منشود من قبل المؤسسات فى ظل تلك المادة الغير الزامية فى قانون الاستثمار

نتائج الدراسة الميدانية:

فروض الدراسة:

يدعى الباحثان ان بنسبة اكثر من ٥٠% من مجتمع الدراسة يؤيدون الراى القائل ان المؤسسات والشركات والمصانع لم تقم بالدور المنوط بهم القيام بها تجاه المسئولية الاجتماعية ويعزى ذلك الى عدة اسباب على النحو التالى:

- **لم يستشعر المجتمع المصرى دور الشركات تجاه المسؤلية الاجتماعية خلال مواجهة أزمة وباء كورونا.**

- اقتصار مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات على الجوانب الأكثر ارتباطا بعمل الشركة، بعيداً عن تلك المتصلة بالمجتمع والبيئة.
- لم يتم التعامل مع دور المسؤولية الاجتماعية للشركات فى مواجهة أزمة الوباء بشكل مؤسسى.
- هناك خلط بين المسؤولية الاجتماعية للشركات والافراد وبين البعد الالزامى فى الدين والقانون.
- عدم كفاءة البنية التشريعية الخاصة بموضوع المسؤولية الاجتماعية للشركات المصرية.

مجتمع وعينة الدراسة:

يشمل مجتمع وعينة الدراسة اصحاب وممثلى اصحاب الاعمال والعاملين بالشركات والمؤسسات واشخاص طبيعية من المجتمع فى مدن القناة الثلاث والقاهرة الكبرى وضواحيها ومنطقة الدلتا ممثلة فى مدينة المحلة الكبرى، وقد كانت نسبة استجابة الرد على الاستبيانات موضحة كما فى الجدول رقم (١)

جدول رقم (١)الاستبيانات الموزعة والمسترجعة

م	البيان	العدد	الاستبيانات الموزعة	الاستبيانات المسترجعة	الاستبيانات التالفة	نسبة الاستجابة
١	عينة الدراسة	١٥٠	١٥٠	١٠٥	٥	%٧٠

أداة الدراسة:

تضمنت قائمة الاسئلة فى الاستبيان ٥ محاور كل محور يتكون من عدد (٦) اسئلة ويوضح الجدول رقم (٢) توزيع فقرات الاستبانة

جدول رقم (٢) توزيع فقرات الاستبيان

م	المحاور	عدد الفقرات	النسبة
١	المحور الاول	٦	%٢٠
٢	المحور الثانى	٦	%٢٠
٣	المحور الثالث	٦	%٢٠
٤	المحور الرابع	٦	%٢٠
٥	المحور الخامس	٦	%٢٠
مجموع الفقرات		٣٠	%١٠٠

صدق الاستبيان :

يقصد بصدق استمارة الاستبيان مدى قدرتها على أن تقيس ما وضعت لقياسه (عطيفة،١٩٩٦،ص٢٦٠)، وهذا يعنى أن عبارات كل محور من محاور الاستبيان يجب أن تقيس السمة المراد قياسها ، أو أن تحقق الهدف الذي من أجله وضعت تلك العبارات .ويقاس صدق الاستبيان بواسطة مجموعة من الأفراد ذوى المعرفة الكاملة بطبيعة العمل الأكاديمي ومتطلبات قياسه ،

والذين يستطيعون تقدير علاقة أداة الدراسة بما صممت من أجله ، وقد تأكد الباحثان من خلال اتفاق المحكمين على صلاحية عباراته للغرض الذي وضعت لأجله ، وانتماءها لمحاور الاستبيان ، ومناسبة صياغة عباراته ، ويطلق على هذا النوع من الصدق صدق المحتوى أو الصدق المنطقي (الغريب،١٩٩٦،ص٦٨١)

وقد استخدم الباحثان نوعين من الصدق للتأكد من ارتفاع درجة صدق الاستبيان في تحقيق الأهداف الموضوعة لها ، وقد تمثل في ذلك :

١- صدق المحكمين:

قام الباحثان بعرض الاستبيان في صورتها المبدئية على مجموعة من أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في مجال أصول التربية والإدارة والاقتصاد وعلم النفس لتحديد مدى مناسبة العبارات لكل محور ، وتم إجراء التعديلات المقترحة للسادة المحكمين من حذف وتعديل وإضافة وإعادة صياغة بعض العبارات وتراوحت نسب الاتفاق بين السادة المحكمين على مدى صلاحية العبارات بين (٨٥ :١٠٠%) ، وأصبح الاستبيان مكون من (٣٠) عبارة موزعة على خمس محاور.

٢ – الاتساق الداخلي:

يعد صدق المحكمين من أنواع الصدق السطحي أو الظاهري لذلك قام الباحثان بتطبيق (ن = ١٠٠) وذلك لحساب الاتساق الداخلي عن طريق حساب معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للمحور بواسطة الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية والمعروفة اختصاراً بـ**Spss V.20** فكانت قيم معاملات الارتباط كما هو موضح بجدول [٣]

صلاحية أدوات الدراسة:

تم اختبار اداة الدراسة بهدف معرفة مدى الاعتماد عليها فى التعبير عن نتائج الدراسة وذلك من خلال اختبار الثبات الداخلى الفا كرونباخ حيث بلغت قيمة هذا المعامل فى مجموعه :

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.963	30

وكانت معاملات الثبات طبقا لمعامل الفا كرونباخ ومعامل الارتباط لبيرسون موزعة على محاور الاستبيان الخمسة على النحو المبين بالجدول رقم(٣).

جدول رقم (٣)

م	المحاور	عدد الفقرات	معامل الفا كرونباخ	معامل اختبار بيرسون
١	المحور الاول	٦	% ٦١	٠.٧٨١
٢	المحور الثانى	٦	% ٩١	٠.٩٥
٣	المحور الثالث	٦	% ٩٤	٠.٩٧
٤	المحور الرابع	٦	% ٩٧	٠.٩٨
٥	المحور الخامس	٦	% ٩٨	٠.٩٩
مجموع الفقرات		٣٠	% ٩٦	٠.٩٨

- تعتبر قيمة المعامل مقبولة اذا زادت عن ٦٠%
- تعتبر العلاقة قوية اذا زادت عن ٧٠%

حدود الدراسة:

الحدود البشرية:

شملت الدراسة من خلال عينة البحث اصحاب وممثلى اصحاب المؤسسات والعاملين بها وعينة عشوائية من المواطنين على النحو التالى:

- ٢٥% من العينة اصحاب وممثلى اصحاب المشروعات والمؤسسات المصرية
- ٢٥% من العينة من العاملين بالشركات والمؤسسات المصرية
- ٥٠ % من المواطنين الطبيعيين

الحدود المكانية:

تم اجراء الدراسة الميدانية طبقا للحدود البشرية سالفة الذكر بشكل عشوائى فى الحدود الجغرافية التالية:

- محافظات القناة الثلاث (بورسعيد/ اسماعيلية/السويس)
- منطقة الدلتا ممثلة فى مدينة المحلة الكبرى بمحافظة الغربية
- القاهرة الكبرى وضواحيها

الحدود الزمنية:

تم تنفيذ الدراسة خلال الربع الثانى من عام ٢٠٢٠ اثناء الحظروالاجراءات الاثتثنائية المرتبطة بازمة كوفيد –١٩ المعروفة بـ (وباء كورونا).

تحليل نتائج الدراسة:

١- تحليل اسباب عدم شعور المجتمع المصرى دورالشركات تجاه المسؤلية الاجتماعية خلال مواجهة أزمة وباء كورونا. وتشير البيانات الواردة بالجدول رقم (٤) الى ان مجتمع الدراسة كعينة من المجتمع المصرى لم يشعر بالدور الذى قامت به المؤسسات المصرية خلال مواجهة

أزمة وباء :كوفيد-١٩ وكانت من اهم الاسباب من وجهة نظر العينة هى ان الاهتمام الاكبر والاول لمسئولى المؤسسات المصرية هو تحقيق الربح المادى.

وقد حصلت باقى الاسباب على مستوى قبول وتأييد موافقة بشدة مع اختلاف ترتيب اولوياتها لدى افراد العينة الا انها اكدت وجهة نظر الباحثان فى كونها اسباب جوهرية فى عدم شعور المجتمع بدور المؤسسات أثناء الازمة.

جدول رقم (٤)

م	الفقرة	الوسط الحسابى	التباين	الانحراف المعيارى	ترتيب الفقرات	مستوى التأييد او الرفض
١	إن الإهتمام الأكبر والأول لمسؤولى الشركات المصرية هو تحقيق الربح المادى.	٤.٧٨	٠.٢٥	٠.٥٠٤	١	موافقة بشدة
٢	العاملين بالشركات المصرية ما هم إلا أداة للربح المادى من وجهة نظر أصحاب الشركات.	٤.٧٤	٠.٢٥	٠.٥٠٥	٢	موافقة بشدة
٣	مفهوم المسؤولية الإجتماعية ليس واضحا ولا متبلور بالشكل الصحيح فى أذهان مسؤولى الشركات المصرية.	٤.٥٨	٠.٤١	٠.٦٣٨	٥	موافقة بشدة
٤	الحكومة المصرية لا تلزم أصحاب الشركات بالقيام بدور ظاهر ومؤثر فى خدمة المجتمع.	٤.٦٨	٠.٢٨	٠.٥٣٠	٣	موافقة بشدة
٥	إن المضمون القيمى للمسؤولية الإجتماعية مشوه فى أذهان أصحاب الأعمال وبالتالى لدى العاملين	٤.٥٣	٠.٤٧	٠.٦٨٨	٦	موافقة بشدة
٦	إن أزمة وباء كورونا جاءت بشكل مفاجئ ومربك لأصحاب الشركات كما هو الحال بالنسبة لأفراد المجتمع.	٤.٦٦	٠.٤١	٠.٦٣٩	٤	موافقة بشدة
المعلمات الاحصائية لمجموع اوزان المحور		٢٧.٩٧	٤.٢٩	٢.٠٧٢	موافقة بشدة	

٢- تحليل اسباب اقتصار مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات على الجوانب الأكثر ارتباطا بعمل الشركة، بعيداًعن تلك المتصلة بالمجتمع والبيئة. و تشير البيانات الواردة بالجدول رقم (٥) الى ان مجتمع الدراسة كعينة من المجتمع المصرى يرى ان المؤسسات المصرية اقتصر مفهومها حول المسئولية الاجتماعية فى اطار الجوانب الاكثر ارتباطا باالعمل وكانت من اهم الاسباب التى ايدت وجهة نظر الباحثان من تحليل بيانات العينة هى "ان الشركات قامت خلال الأزمة بتوفير المتطلبات اللازمة للوقاية من الوباء بما فى ذلك التوعية اللازمة للعاملين لديها وبقدر قبول ضعيف جدا" .

وقد حصلت باقى الاسباب على مستوى تاييد من خلال رفض الفرض العكسى للاسباب فلم تتقبل العينة فكرة قيام المؤسسات خلال الازمة باداء الحقوق القانونية الواجبة للعاملين او قيامها بدعم المجتمع بشكل مؤسسى خلال الازمة او حتى مساهمتها فى الحفاظ على البيئة اثناء ممارسة انشطتها.

جدول رقم (٥)

م	الفقرة	الوسط الحسابى	التباين	الانحراف المعيارى	ترتيب الفقرات	مستوى التأييد او الرفض
١	الشركات المصرية إلتزمت بتطبيق القانون وأداء حقوق العاملين بشكل كامل خلال أزمة وباء كورونا.	٢.٩٣	١.٠٢	١.٠٠٨	٢	لا أوافق
٢	الشركات المصرية قامت بدعم المجتمع بشكل خططى ومؤسسي للحد من الأثار الإجتماعية لأزمة وباء كورونا.	٢.٦١	٠.٦٦	٠.٨١٥	٤	لا أوافق
٣	الشركات المصرية تقوم بالمحافظة على البيئة وتحسين أوضاع المناخ خلال قيامها بممارسة أنشتطها الإنتاجية.	٢.٤٧	٠.٤٧	٠.٦٨٨	٦	لا أوافق
٤	الشركات المصرية تقوم بدور بارز فى مجال التنمية البشرية فى نطاق عملها إيمانا منها بمسؤوليتها تجاه المجتمع.	٢.٥٤	٠.٥٧	٠.٧٥٨	٥	لا أوافق
٥	قامت الشركات خلال الأزمة بتوفير المتطلبات اللازمة للوقاية من الوباء بما فى ذلك التوعية اللازمة للعاملين لديها.	٢.٩٦	٠.٨٥	٠.٢٩٠	١	موافقة بدرجة ضعيفة
٦	تعاملت الشركات بشفافية مع الحكومة فى تبادل البيانات والمعلومات حرصا منها وإيمانا بمسؤوليتها تجاه المجتمع فى الحد من إنتشار الوباء.	٢.٩٢	٠.٩٨	٠.٩٩٢	٣	لا أوافق
المعلمات الاحصائية لمجموع اوزان المحور		١٦.٤٣	١٤.٣١	٣.٧٨٣	لا أوافق	

٣- تحليل اسباب عدم التعامل مع دور المسؤولية الاجتماعية للشركات فى مواجهة أزمة الوباء بشكل مؤسسى. و تشير البيانات الواردة بالجدول رقم (٦) الى ان مجتمع الدراسة كعينة من المجتمع المصرى يرى ان المؤسسات المصرية لم تتعامل مع المسئولية الاجتماعية بشكل مؤسسى بدرجة موافقة بشدة وكانت اهم المؤشرات التى تؤيد وجهة النظر هاذى هو أن أغلب الشركات لا تقوم بالإفصاح المالى بالشكل الواجب إتباعه خاصة فيما يتعلق بأنشطة المسؤولية الإجتماعية.

فى حين ان باقى الاسباب رغم اختلاف ترتيبها فى درجة الموافقة الا انها قد حازت على درجة موافقة شديدة من حيث غياب الرؤية والاهداف والقيادة الفردية وتأثر المؤسسات بعنصر مفاجأة الازمة.

جدول رقم (٦)

م	الفقرة	الوسط الحسابى	التباين	الانحراف المعيارى	ترتيب الفقرات	مستوى التأييد او الرفض
١	أغلب الشركات فى مصر ليس لديها رؤية أو رسالة تتعلق بالمسؤولية الإجتماعية	٤.١٥	١.١٤	١.٠٦٧	٦	موافقة بشدة
٢	أغلب الشركات فى مصر ليس لديها أهداف أو خطط محددة تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية.	٤.٢٨	.٩٣	.٩٦٥	٥	موافقة بشدة
٣	أغلب المؤسسات فى مصر يغلب عليها طابع القيادة المتبعة لنمط الرجل الأوحد المنفرد بقراراته.	٤.٤٨	.٨٤	.٩١٥	٢	موافقة بشدة
٤	أغلب الشركات لا تقوم بالإفصاح المالى بالشكل الواجب إتباعه خاصة فيما يتعلق بأنشطة المسؤولية الإجتماعية.	٤.٥	.٦٨	.٨٢٣	١	موافقة بشدة
٥	تأثرت أغلب الشركات المصرية بشكل مفاجئ بأزمة الوباء وتداعياته السريعة فى ظل عدم وجود سيناريوهات مسبقة للتعامل مع مثل هذه الأزمات.	٤.٤٧	.٧٠	.٨٣٤	٣	موافقة بشدة
٦	لم يكن واضح فى بداية الأزمة شكل تطورها أو الإحتياجات الأساسية للمجتمع مما جعل التعامل مع الأزمة يتم بشكل فردى وعشوائى.	٤.٣٨	.٧٦	.٨٤٧	٤	موافقة بشدة
المعلمات الاحصائية لمجموع اوزان المحور		٢٦.٢٦	١٣.٩٣	٣.٧٣٣	موافقة بشدة	

٤- تحليل اسباب الخلط بين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والافراد وبين البعد الالزامى فى الدين والقانون. و تشير البيانات الواردة بالجدول رقم (٧) الى ان مجتمع الدراسة كعينة من المجتمع المصرى يرى ان هناك خلط بين المسئولية الاجتماعية للمؤسسات والافراد وبين البعد الالزامى فى الدين والقانون وان الموافقة على ذلك موافقة شديدة وكان اهم الاسباب التى شكلت وجهة نظر العينة ان هناك فجوة فى المجتمع المصرى بين تبنى القيمة وممارسة سلوكها بشكل عملى.

وقد ايدت عينة الدراسة من خلال الموافقة بشدة على باقى الاسباب فى حين رفضت العينة فكرة استبدال مفهوم المسئولية الاجتماعية بفكرة اداء الزكاة او العشور والصدقات او الضرائب والرسوم.

جدول رقم (٧)

م	الفقرة	الوسط الحسابى	التباين	الانحراف المعيارى	ترتيب الفقرات	مستوى التأييد او الرفض
١	إن أداء الأغنياء والقادرين لزكاة أموالهم أو العشور والصدقات يغنى عن مفهوم المسؤولية الإجتماعية.	٢.٥٣	١.٠٠	١	٥	لا أوافق
٢	إن أداء الشركات وأصحاب الأعمال للضرائب والرسوم القانونية يغنى عن مفهوم المسؤولية الإجتماعية.	٢.٥٣	٠.٩٨	٠.٩٨٩	٦	لا أوافق
٣	إن الفرق بين مفهوم المسؤولية الإجتماعية ومفهوم الواجب الدينى غير واضح وملتبس لدى أبناء المجتمع المصرى.	٤.١٤	١.٠٧	١.٠٣٥	٤	موافقة بشدة
٤	هناك خلط فى الممارسات المختلفة المتعلقة بالمسؤولية الإجتماعية والواجبات الدينية لدى المواطن المصرى.	٤.٢٢	١.٠٢	١.٠١١	٣	موافقة بشدة
٥	هناك فجوة فى المجتمع المصرى بين تبنى القيمة وممارسة سلوكها بشكل عملى.	٤.٦	٠.٤٦	٠.٦٨٢	١	موافقة بشدة
٦	إن إيمان الأفراد والشركات بقيمة المسئولية الاجتماعية له مقتضى عمل لا يتحقق فى واقع الحياة.	٤.٥٦	٠.٨١	٠.٩٠٣	٢	موافقة بشدة
المعلمات الاحصائية لمجموع اوزان المحور		٢٢.٥٨	١٠.٥٣	٣.٢٤٥	موافقة بشدة	

٥- تحليل اسباب عدم كفاءة البنية التشريعية الخاصة بموضوع المسؤولية الاجتماعية للشركات المصرية. و تشير البيانات الواردة بالجدول رقم (٨) الى ان مجتمع الدراسة كعينة من المجتمع المصرى يرى ان هناك عدم كفاءة فى البنية التشريعية المتعلقة بالمسئولية الاجتماعية وان اهم الاسباب التى تدعم ذلك الاتجاه هو عدم تبنى النظام التعليمى المصرى لفلسفة تربوية واضحة المعالم يتحدد فى إطارها قيمة المسؤولية الإجتماعية وممارسات السلوك الخاص بها يعزز من ضعف البنية التشريعية فى إطار إلزامها الأخلاقى.

وفى ذات الوقت لاقت باقى الاسباب التى اعتمدها الباحثان قبولا بمقدار موافقة بشدة مما يعزز صدق وقبول فروض الباحثان والاسباب المذكورة فى استبانة الدراسة.

جدول رقم (٨)

م	الفقرة	الوسط الحسابى	التباين	الانحراف المعيارى	ترتيب الفقرات	مستوى التأييد او الرفض
١	إن واقع المسؤولية الإجتماعية للشركات المصرية يجعلها فى إطار المعايير الطوعية الملزمة لمن أراد الإلتزام بها.	٤.٠١	١.٩٣	١.٣٨٩	٥	موافقة بشدة
٢	إن القواعد القانونيةالتى وضعها المشرع المصرى بعيدة فى تأثيرها المباشر على قيم وثقافة المسؤولية الإجتماعية للشركات.	٣.٩٨	١.٨٤	١.٣٥٦	٦	موافقة بشدة
٣	ان المادة المتعلقة بالمسؤولية الإجتماعية فى قانون الاستثمار تبقى غير ملزمة وغير كافية لتأصيل مفهوم المسؤولية الاجتماعية.	٤.١٤	٢.٠٠	١.٤١٤	٤	موافقة بشدة
٤	إن الحوافز والإعفاءات التى تطرحها الحكومة بهدف تفعيل المسؤولية الإجتماعية للشركات غير مشجعة وغير كافية.	٤.٢٣	١.٥١	١.٢٣٠	٣	موافقة بشدة
٥	عدم تبنى النظام التعليمى المصرى لفلسفة تربوية واضحة المعالم يتحدد فى إطارها قيمة المسؤولية الإجتماعية وممارسات السلوك الخاص بها يعزز من ضعف البنية التشريعية فى إطار إلزامها الأخلاقى.	٤.٧٧	٠.٤٨	٠.٦٩٤	١	موافقة بشدة
٦	قصور دور الجامعات فى تمكين الشباب من المشاركة فى دعم قضايا الوطن وتنمية الوعى بمسؤولياتهم الإجتماعية لبناء مصر يعزز من ضعف فكرة الإلزام الغير قانونى .	٤.٦٥	٠.٧٣	٠.٨٥٧	٢	موافقة بشدة
المعلمات الاحصائية لمجموع اوزان المحور		٢٥.٧٨	٢٤.٤٢	٤.٩٤١	موافقة بشدة	

استنتاج وتحليل نتائج الدراسة
باستخدام اختبارات الفروض الاحصائية

اختبار النسبة:

بالتأكيد على فروض الدراسة التى تبناها الباحثان وكانت على النحو التالى:

يدعى الباحثان ان بنسبة أكثر من ٥٠% من مجتمع الدراسة يؤيدون الراى القائل أن المؤسسات والشركات والمصانع لم تقم بالدور المنوط بهم القيام بها تجاه المسئولية الاجتماعية ويعزى ذلك الى عدة اسباب على النحو التالى:

- **لم يستشعر المجتمع المصرى دور الشركات تجاه المسؤلية الاجتماعية خلال مواجهة أزمة وباء كورونا.**
- **اقتصار مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات على الجوانب الأكثر ارتباطا بعمل الشركة، بعيداً عن تلك المتصلة بالمجتمع والبيئة.**
- **لم يتم التعامل مع دور المسؤولية الاجتماعية للشركات فى مواجهة أزمة الوباء بشكل مؤسسى.**
- **هناك خلط بين المسؤولية الاجتماعية للشركات والافراد وبين البعد الالزامى فى الدين والقانون.**
- **عدم كفاءة البنية التشريعية الخاصة بموضوع المسؤولية الاجتماعية للشركات المصرية.**

نجد أن :

P=0.50 (1-P) =Q
Q= 0.50
النتائج التى تعادل قيمة المتوسط او اكبر منه =^P
H_0: P=0.50 "فرض العدم"
H_1: P> 0.50 "الفرض البديل"

وبناء عليه نقوم بحساب Z المحسوبة ومقارنتها بـ Z المعيارية لكل محور من محاور الدراسة الميدانية:

$$Z = \frac{^P - P}{\sqrt{P * (1-P)/n}}$$

اذا كانت : Z"المحسوبة"" Z >الجدولية"

نرفض فرض العدم H_0 ونقبل الفرض البديل H_1

واذا كانت Z"المحسوبة"" Z<الجدولية"

نقبل فرض العدم H_0 ويعنى ذلك ان البيانات لم تمكن الباحثان من اثبات فرضهما البديلH_1

<u>المحور الاول :</u>

يتم رفض فرض العدم H_0 وقبول الفرض البديلH1 وهو رأى الباحثان "لم يستشعر المجتمع المصرى دور الشركات تجاه المسؤلية الاجتماعية خلال مواجهة أزمة وباء كورونا" .

<u>المحور الثانى :</u>

يتم قبول فرض العدم H_0 ويعنى ذلك ان البيانات لم تمكن الباحثان من اثبات فرضهما البديلH1 وهو اقتصار مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات على الجوانب الأكثر ارتباطا بعمل الشركة، بعيداًعن تلك المتصلة بالمجتمع والبيئة " .

المحور الثالث :

يتم رفض فرض العدم H_0 وقبول الفرض البديلH1 وهو رأى الباحثان " لم يتم التعامل مع دورالمسؤولية الاجتماعية للشركات فى مواجهة أزمة الوباء بشكل مؤسسى " .

المحور الرابع :

اذا يتم قبول فرض العدم H_0ويعنى ذلك ان البيانات لم تمكن الباحثان من اثبات فرضهما البديلH1 وهو " أن هناك خلط بين المسؤولية الاجتماعية للشركات والافراد وبين البعد الالزامى فى الدين والقانون".

المحور الخامس :

يتم رفض فرض العدم H_0 وقبول الفرض البديلH1 وهو رأى الباحثان " عدم كفاءة البنية التشريعية الخاصة بموضوع المسؤولية الاجتماعية للشركات المصرية " .

وانتهى الباحثان انه وفقا للتحليل الاحصائى لبيانات مجتمع الدراسة الميدانية ان اكثر من ٦٠ % من نتائج الدراسة تؤيد الفرض الذى تبناه الباحثان على النحو التالى:

"بنسبة أكثر من ٥٠% من مجتمع الدراسة يؤيدون الراى القائل أن المؤسسات والشركات والمصانع لم تقم بالدور المنوط بهم القيام بها تجاه المسئولية الاجتماعية"

تصور مقترح لكيفية تفعيل قيم المسئولية الاجتماعية وفاعليات السلوك المرتبطة بها من خلال نظام التعليم المصرى وانشطة المؤسسات والشركات المصرية

البعد الأول :المنطلقات الفكرية للتصور المقترح:

وتشمل :

أ- مبررات التصور المقترح :

تمثلت مبررات التصور المقترح في محاولة عرض صيغة جديدة للتعليم المصري تجعل منه تجسيم فعلى لتغير مجتمعي إرادي وهادف ، يمكن المجتمع ككل بأفراده ومؤسساته من خوض عملية إبداعية ذاتيه تؤهله من تأكيد وتجديد ذاته كيفا وكما وذلك بإكساب أبناء المجتمع المصري لقيمة المسئولية الاجتماعية والتي تضمن له البقاء .

فالتعليم والاقتصاد توأم متطابق في توليد الطاقة المؤدية إلى تنمية الإنسان والمجتمع ، وإن تنوعت الوسائل والمؤسسات وفئات المنتفعين منهما فكل منهما نبع ينهل الأخر من مضامينه ووسائله ورموزه كما أن كلا منهما مصدر للأخر تلتقي فيه منتجاته وعوائده .

ب-: الأهمية والأهداف

١-العمل على حماية الثوابت المميزة للشخصية المصرية وذلك بما يبرز التميز بين نوعين من القيم : قيم المحور وهى التى تتعلق بخصوصيات الهوية الحضارية المصرية كقيم الايمان ودلالات السلوك المرتبطة بها ، قيم الاطار: والتى تتعلق بآليات التفاعل مع تغيرات العصر

كقيم العمل والقيم المرتبطة بالمسئولية الاجتماعية ومن ثم ينمو لدى ابناء الامة الوعى بمنهجية الرؤية للقضايا والاحداث ودعم الاطر الفكرية لتحقيق التكامل بين القيمة والسلوك

٢- تاكيد اهمية البعد القيمى للمسؤولية الاجتماعية ، فاذا كانت القيمتشير الى صدق علاقة الانسان بخالقه سبحانه وتعالى بما يدعم فى سلوك الانسان الوفاء بالمسؤوليات، فان البعد القيمى للمسؤولية الاجتماعية هو مجال فاعلية الانسان للوفاء بحق ذاته وحق مجتمعه ووطنه .

٣- وتظهر اهمية التصور المقترح من ان فكرة الالزام الاخلاقى او الالتزام الطوعى كما وردت بالقانون لم تكن كافية لتفعيل قيم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بالاضافة الى ان فكرة الحوافز التى تطرحها الحكومة ايضا غير مشجعة

٤- ان درجة تبنى افراد المجتمع لقيمة المسؤولية الاجتماعية هى اداة الالزام التى يمتلكها المجتمع لاجبار الشركات والمؤسسات على تطبيق قيمة المسؤولية وتفعيلها

٥- ان ايمان الافراد وتبنيهم لقيمة المسؤولية له مقتضى عمل لابد ان يتحقق فى واقع الحياة وذلك بترجمة هذه القيمة الى فاعليات سلوك وممارسات

٦- ضرورة تبنى النظام التعليمى المصرى لفلسفة تربوية واضحة المعالم يتحقق فى اطارها قيمة المسؤولية الاجتماعية وممارسات السلوك الخاص بها

٧- اهمية تبنى الجامعة لرؤية واعية محددة وواضحة بما ينمى لدى الشباب المصرى مفهوم مسؤولية الفرد تجاه ذاته ومجتمعه، تلك الرؤية هى التطبيق العملى لممارسة فن الحياة

البعد الثانى: استراتيجيات التطبيق :

وتشمل:

أ- استراتيجية التطبيق فى التعليم:

تعد المسئولية الاجتماعية واحدة من دعائم الحياة المجتمعية المهمة ، فهى وسيلة للتقدم الفردى والجماعى فقيمة الفرد فى مجتمعه تقاس بمدى تحمله المسئولية تجاه نفسه وتجاه الاخرين وبما ان التربية تمثل احدى المسارات المتاحة لاعداد وتنشئة المواطن المسئول وتنمية مهاراته الاجتماعية فهى بذلك تمثل جوهر ومضمون مفهوم المسئولية الاجتماعية.

وفى مصر هناك فرقا واضحا بين التطبيق العملى والمفهوم النظرى فلم تتحول المسئولية الاجتماعية الى اتجاه ايدولوجى تتبناه الدولة ولم تتحول هذه الفلسفة الى منهج عمل وسلوك منظم ينعكس على التخطيط ثم يتحول الى مرحلة التنفيذ داخل المجتمع، وستظل هذه الفجوة تتسع بمرور الوقت لان المسئولية الاجتماعية هى جزء من النمط الاجتماعالسائد المرتبط بالمؤسسات وعملها، وبما ان المسئولية الاجتماعية جزء من النمط الاجتماعى وبما ان المسئولية الاجتماعية كاتجاه له

ايدولوجية جائت نتيجة ظروف المجتمع وتحولاته ولعدم وضوح قواعد المسئولية الاجتماعية اصبح هناك فجوة بين القول والعمل وقد انعكس هذا الواقع على التطبيق العملى فبدت المسئولية غريبة عن عمليات اتخاذ القرار.

ان البعد الاخلاقى المجتمعى فى ادارة المؤسسات ياخذ على عاتقه الانتقال بالعمل من مفهوم تقديم الخدمة التطوعية الى تطبيق اوسع يقوم على تبنى مفهوم المسئولية الاجتماعية التى تركز على التأمل الدائم فى محطات المرور المنجزة داخل المؤسسة مع وجود حاجة لهذه الخدمة المقدمة، مع القدرة على تشخيص مصادر القوة بهدف التحسين وتبنى سياسة التجديد، مع زيادة الوعى الثقافى والتعليمى وحركة حقوق الانسان تتنامى مفاهيم الالتزام والمسئولية الاجتماعية لدى افرد المجتمع وبذلك تحولت الكثير من الجهود الفردية الى حركات جماعية منظمة تعمل على زيادة الوعى داخل المجتمع بكيفية ادارة المؤسسات لاعمالها.

- استراتيجية التعليم ما قبل الجامعى:

يمكن للتعليم ما قبل الجامعى تحقيق اهداف المسئولية الاجتماعية بمرجعية قيمية للناشئين من ابناء المجتمع المصرى باستخدام بعض المداخل ومنها:

- مدخل الغرس والتلقين:

ويعنى تشكيل عقل ووجدان الناشئين من ابناء المجتمع على اصول ومعنى قيمة المسئولية كقيمة دينية من خلال منهج التربية الدينية او منهج خاص بالقيم والاخلاق يكون الهدف منه غرس قيمة المسئولية بحيث ينشئ التلميذ على فكرة انه لا يمكن للانسان ان يعيش بلا معتقد ايمانى يمنحه ثبات القيمة فى النفس وارادة الحركة تجاه السلوك للوفاء بالمسئوليات الدينية والاجتماعية.

الرؤية الواعية لتراث الامة الثقافى من خلال اعادة النظر لتراث الامة المصرية يمكن غرس قيمة المسئولية فى عقل ووجدان الناشئين فلقد كانت حركة مصر التاريخية سلسلة من العمليات الانمائية المحكومة بقيمة المسئولية، وعليه فان تمكين الناشئين من تبنى رؤية واعية لتراث مصر الثقافى يعد مدخلا ملائما لفهم الانسان المصرى المسئول.

- مدخل النمو المعرفى:

بمعنى ان قيمة المسئولية الاجتماعية واهميتها وابعادها ودلالة السلوك المرتبطة بها لا يمكن عرضها على الناشئين جملة واحدة ومن ثم تكون الحاجة الى :

- مراعاة التدرج فى خصائص المرحلة العمرية للناشئين.
- زيادة وعى الطلاب بطبيعة العلاقة بين قيمة المسئولية وبين السلوك الايجابى المترتب عليها.
- تشجيع الطلاب على مناقشة البعد التطبيقى والدلالات الوظيفية فى ضوء دراستهم لاخلاقيات المواطن الصالح المسئول.

- تشجيع الطلاب على التفكير الاخلاقى واثراء مستويات التفكير بالمعانى المرتبطة بالمواطنة والمسئولية الاجتماعية.

ومن كل ما سبق يتأتى لنا ان نفتح الطريق امام الباحثين لمزيد من البحث والدراسة حول الانشطة الصفية والغير صفية التى تدعم ممارسات غرز قيم المسئولية فى المراحل التعليمية المختلفة وهو مالم يتسع للباحثان ذكره فى اطار هذا البحث.

- التعليم الجامعى:

يمكن للجامعة تحقيق هدف تنمية قيمة المسئولية الاجتماعيةلطلبة الجامعة من أبناء المجتمع المصري باستخدام المداخل التالية :

- التحليل الاجتماعي للقيم : فلقد ألقت العولمة بظلالها على كافة الجوانب في المجتمع وتداخلت باشكالياتها مع الرموز الثقافية وقيم المجتمع وقد ادى ذلك الى التغيير في ثوابت القيم ، ولم يعد هناك تفسير محدد لكثير من الاحداث والمشكلات ومن ثم فان حاجتنا الى استخدام مدخل التحليل الاجتماعي لقيمة المسئولية هو محاولة لرد القيمة الى اصولها الاجتماعية المرتبطة بثقافة المجتمع وهويته من خلال :
  - التأكيد على القيم الكامنة في السياق الثقافي والاجتماعي حول المسئولية الاجتماعية.
  - محاولة الكشف عن عوامل اضطراب النسق القيمي في المجتمع وانعكاساته على توجهات الافراد في تقدير غايات سلوكهم تجاه المسئولية الاجتماعية.
  - الكشف عن المعالم الرئيسية للعلاقة بين كل من " ثقافة الهوية وثقافة المسئولية " ، بما يعني التعرف على الوجهة التي نتعامل بها مع المتغيرات حيث انه في حالة التوافق الكلي بين ثقافة الهوية والمسئولية ، يكون التمايز الحضاري الفعال.
- مدخل توضيح القيم : ويستخدم هذا المدخل بصفة اساسية مع عينة الشباب من ابناء المجتمع، وذلك في محاولة للوقوف على ما يفكر فيه الشباب في العصر الحالي وما القيم الحاكمة لتصوراتهم حول مسئولياتهم الوطنية وتقديراتهم لغايات السلوك وما المعايير الاخلاقية التي يرون اهميتها لحياة اجتماعية امنة في مجتمعهم ويتم ذلك من خلال :
  - دعم اتفاق الشباب حول مجموعة من القيم الايجابية التي ينبغي تدعيمها والتعرف على القيمة المحورية التي تدور حولها هذه المجموعة من القيم والتى تدعم دور المسئولية الاجتماعية.
  - الكشف عن رؤية الشباب للقيم غير المرغوبة مع استعراض لبعض سلبيات السلوك المرتبطة بهاخاصة فى اطار مؤسسات الاعمال.

- **معايشة الشباب لبعض المشكلات الحقيقية او الافتراضية على ان يكون هو احد الاطراف فيها ثم التعرف على احكامهم القيمية حول هذه المشكلات وبالتحديد فى اطار المسئولية الاجتماعية داخل البيئة المحيطة بهم .**

– ونظرا لصعوبة قياسات القيم لاعتبارات خاصة بتكويناتها الوجدانية وأن الاستدلال على القيمة يكون من خلال ممارسة الاختيار الاخلاقي من بين البدائل وذلك من خلال :

- **مدخل تعليم التصرف : وهو المدخل الذي يعني بالكشف عن المضامين القيمية للسلوك من خلال ممارسة الاختيار الاخلاقي من بين البدائل ، وذلك من خلال:**
  - **معايشة الطلبة لبعض المواقف والخبرات التي تكشف عن بعض مظاهر الازمة والصراع القيمي.**
  - **عرض البدائل المختلفة للموقف من خلال المناقشات الاخلاقية الجادة.**
  - **تقييم البدائل في ضوء مضامين القيمة وممارسات السلوك والغايات التي يتجه اليها.**
  - **تعزيز الاختبار الاخلاقى وتنمية مقدرة الطالب على تبرير السلوك والاعتزاز به.**
- **مدخل تربية الشخصية : وهذا االمدخل يعني بتأكيد بعض القيم الجوهرية التي تعكس ملامح الشخصية القومية ومن ثم تتأكد العلاقة بين القيم والامن القومي للمجتمعات ، ويتم ذلك من خلال : (ابراهيم، ٢٠١٠،ص١٦٥)**
  - **تشجيع الناشئين من ابناء المجتمع على تقييم سلوكياتهم وقيمهم في ضوء الوعي بالمسئوليات الاجتماعية تجاه مصر.**
  - **تنمية وعي الناشئين من ابناء المجتمع ب " الهدف القومي " بما يعني اعادة النظر فيما يؤمنون به من قيم على ضوء المسئوليات الاخلاقية والوطنية والاجتماعية لتحقيق هذا الهدف.**
  - **تعبئة الناشئين من ابناء المجتمع على الايمان بالهدف القومي للمسئولية الاجتماعية كأحد المعايير التي تنظم سلوك الافراد وتنمية وعيهم بقضايا المستقبل والمصير.**

ويرى الباحثان انه فى اطار الازمة الحالية كوفيد-١٩ وما فرضته الازمة من موجات تغيير اضطر المجتمع لتقبلها دون مقاومة بسبب ظروف الازمة كان من الواجب ان تقوم الجامعة بتهيئة الطلاب للمشاركة فى مشروعات مؤسسية تهدف لتعزيز قيم المسئولية الاجتماعية لدى الطلاب على ان تكون ركيزة اساسية فى عملية التقييم بجانب اسلوب التقييم البحثى.

وهو مالم يحدث ويجب مراعاته فى المستقبل القريب حيث انه اصبح واقع حال علينا معايشته والاستفادة من تداعياته لخلق مستقبل يليق بهذه الاجيال القادمة.

وقد يكون من المفيد الاشارة الى طرق اخرى في استعراض مدخل التربية الخلقية الاجتماعية، ومن ثم تعد المداخل السابقة بمثابة اساليب تستخدم كل منها ، وهي :

- المدخل الديني.
- المدخل الاجتماعي والثقافي.
- المدخل القومي.
- المدخل العالمي.

ولا يمكن النظر الى هذه المداخل بصورة جزئية ، ولكنها منظومة متكاملة لتربية خلقية فعالة ، فمن المدخل الديني ينمو الوعي بقيم المرجعية ، ومن المدخل الثقافي تتشكل الرؤية في تقدير الواقع ومن ثم تكون الفعالية ، ويعبر المدخل القومي عن الملامح المميزة لهوية الشخصية القومية ، اما المدخل العالمي فهو اعلان عن الذات بخصوصية هويتها وثقافتها بما يهيء صيغا معينة للتفاعل مع الاخر.

ويؤكد الباحثان ان مخرجات تلك الاستراتيجية يجب ان تكون متسقة مع احتياجات المجتمع ومؤسساته وان تكون داعمة وركيزة اساسية تعتمد عليها استراتيجية التطبيق المتعلقة بالشركات والمؤسسات.

ب- استراتيجية التطبيق فى الشركات والمؤسسات

- تعتمد هذه الاستراتيجية فى الاساس على اعتماد الممارسات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية كاحد عوامل التقييم الرئيسية عند اختيار الموردين والمقاولين ومقدمى الخدمات عن طريق المناقصات العامة والتعاقدات الحكومية، مع مراعات البعد المؤسسى لهذه الممارساتوجميع اطرها المتعارف عليها بما فى ذلك حدودها الدنيا المتعلقة بتطبيق قواعد المسؤولية فيما يتعلق بحقوق العاملين لدى المقاولين والموردين ومقدمى الخدمات.
- اعتماد برامج وقواعد التقييم المتعلقة بالمسئولية الاجتماعية والمتعارف عليها دوليا داخل اطار العمل المحلى واعتبارها ركيزة اساسية يمكن الاعتماد عليها لخلق وعى مجتمعى جديد يهدف الى جعل المسئولية الاجتماعية تنتقل من طور الالتزام الطوعى الى صيغة الالتزام الجبرى كمطلب جمعى ونتيجة حتمية لنمو الوعيى المجتمعى تجاه قيم المسئولية الاجتماعية.
- الاعتماد على نواتج الاستراتيجية الاولى فيما يتعلق بالتعليم الجامعى وما قبل الجامعى كمسوقين ومراقبين ومراجعين على ممارسات المسئولية الاجتماعية بما يحقق اهدافا متعددة فى ان واحد منها خلق فرص عمل جديدة ومتنوعة فى المجتمع واعادة حقن الاقتصاد بشكل غير مباشر من خلال خلق قيمة مضافة جديدة فى مجتمع الاعمال مع تحقيق الرقابة المجتمعية الذاتية على ممارسات المسئولية الاجتماعية دونما تدخل مباشر من الدولة.

البعد الثالث: معايير تقييم التصور المقترح ونتائج التطبيق المتوقعة:

من خلال تطبيق الاستراتيجيات المقترحة يمكن وضع اطر التقييم وتحديد النتائج وفق ما هو محدد سلفا فى ضوء الاهداف والاهمية على النحو التالى:

أ- معايير التقييم:

- **عدد مشروعات المسئولية الاجتماعية المخططة بشكل مؤسسى برعاية ومشاركة المؤسسات التعليمية الجامعية وما قبل الجامعية على حد سواء**
- **أعداد الطلاب والنشئ المشاركين فى تلك المشروعات ونتائج التقييم المرتبطة بالمردود القيمى على تلك المجموعات خلال مدة التنفيذ.**
- **عدد المؤسسات الهادفة للربح والمشاركة فى تلك المشروعات بشكل مؤسسى بما فى ذلك حجم الموازنات الموجهة لخدمة تلك المشروعات خلال مدة التقييم.**
- **فتح قنوات للحوار مع شباب الجامعة حول رؤيتهم لواقع المسؤولية الاجتماعية فى مصر وذلك من خلال الندوات الفكرية واصدار نشرات اعلامية**
- **مدى تبنى الجامعة لمنهج بحث علمى فى مجال دراسة قيمة المسؤولية.**

ب-نتائج التطبيق المتوقعة:

- **ارتفاع مستوى الالتزام الاخلاقى تجاه المسئولية الاجتماعية داخل المجتمع.**
- **تحول قيم المسئولية الاجتماعية الى فاعليات سلوك وممارسات ملموسة داخل المجتمع.**
- **ارتفاع مستوى الشفافية وتراجع مؤشرات الفساد خاصة فيما يتعلق بالممارسات البيئية وقضايا المناخ وحقوق العاملين.**
- **حرص الجامعة على تنمية الوعى بالمسؤولية الاجتماعية لبناء مستقبل مصر.**
- **ان تعمل الدولة المصرية على محاولة ايجاد شبكة تواصل تنظيمى بين المؤسسات التربوية والاقتصادية والتى تعنى بمختلف القيم الداعمة للمسؤولية الاجتماعية.**

المراجع

العتيبى (٢٠٠٩) بندر بن محمد العتبى : " اتخاذ القرار وعلاقته بكل من فاعلية الذات والمساندة الاجتماعية لدى عينة من المرشدين الطلابين بمحافظة الطائف " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة ام القرى ، مكة المكرمة ، المملكة العربية السعودية ، ٢٠٠٩

إحسان وعدنان(٢٠٠٥) إحسان محمد وعدنان الأحمد: المدخل إلى علم الاجتماع، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمّان ، ٢٠٠٥م ،صـ٤١ .

الجابرى(١٩٩٧) خالد فرج الجابرى : دور مؤسسات الضبط فى الامن الاجتماعى، بحث فى الندوة الفكرية ، دار الحكمة ، المدينة المنورة، ١٩٩٧م .ص٣٤ .

الصالح(٢٠٠٤) مصلح الصالح: الضبط الاجتماعي: دار الوراق للطباعة والنشر، عمان، ٢٠٠٤م، صـ ١٨.

المغربل(٢٠٠٨) نهال المغربل و ياسمين فؤاد ، المسئولية الاجتماعية لرأس المال في مصر: بعض التجارب الدولية، ورقة عمل رقم(١٣٨) ، المركز المصرى للدراسات الاقتصادية، ٢٠٠٨

القصاص (٢٠٠٧) محمد عبد الفتاح القصاص : حين تنفصل التنمية عن العدالة الاجتماعية، مجلة بدائل، العدد الثامن، ٢٠٠٧

أنور (٢٠١٠) نورا محمدعماد الدين أنور،المسئولية الاجتماعية للشركات في ظل الازمة الاقتصادية العالمية دراسة تطبيقية، مركز المديرين المصرى، مسابقة الابحاث السنوية ٢٠١٠

جون (٢٠٠٩) جون سوليفان واخرون، مواطنة الشركات: المفهوم والتطبيق، مجلة الإصلاح الاقتصادي، مركز المشروعات الدولية الخاصة، سبتمبر 2009

خليل(٢٠١٧) مى خليل: اثر إفصاح الشركات عن مسئوليتها الاجتماعية على قرار الاستثمار بالأسهم – دراسة تجريبية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد الاول، المجلد الرابع والخمسون، الاسكندرية،٢٠١٧

الاسرج (٢٠١٠) حسين الاسرج: تفعيل دور المسئولية الاجتماعية للشركات، سلسلة جسر التنمية، الاصدار رقم٩٠، المعهد العربى للتخطيط،الكويت، ٢٠١٠

المختار(٢٠١٥) صالح المختار: المسئولية الاجتماعية والبيئية للشركات بين الفكر الوضعي المعاصر والفكر الإسلامي، رسالة ماجيستير غير منشورة، كلية الاقتصاد جامعة الزتوية،٢٠١٥

عمر (٢٠١٩) عادل عمر: المسؤولية الاجتماعية ودورها في بناء واستقرار المجتمع،

مركز مقديشيو للبحوث والدراسات، ٢٠١٩

الخطيب (٢٠١٥) محمد عرفان الخطيب: طبيعة الجانب القانوني في المسؤولية الاجتماعية للشركات لعام ٢٠٠٠ (UNGC) في ضوء أحكام الميثاق العالمي لقطاع الأعمال ، دراسات،علوم الشريعة والقانون، المجلّد 42 ،العدد ٣ ٢٠١٥

الجابرى (٢٠٠١) محمد عابد الجابرى : " العقل الاخلاقى العربي دراسة تحليلية نقدية لنظم القيم فى الثقافة العربية"، سلسلة كتب نقد العقل العربى الجزء الرابع، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠١.

عمار (١٩٩٢) حامد عمار : في بناء الإنسان العربي، مركز بن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة، ١٩٩٢

السالم (٢٠٠٠) خالد عبد الرحمن السالم : نظرية الضبط الاجتماعي في الإسلام، المركز العربي للدراسات الأمنية، الرياض، ٢٠٠٠.

الميلاد (١٩٩٩) زكي الميلاد : المسألة الحضارية – كيف نبتكر مستقبلنا في عالم متغير، المركز الثقافي العربي، بيروت، ١٩٩٩

مكروم (٢٠١٣) عبد الودود مكروم : دور الجامعة في تنمية بعض القيم الداعمة للقوة الشاملة في مصر، المؤتمر الدولي الثالث لتطوير التعليم الجامعي بعنوان (رؤى مستقبلية لتطوير التعليم)، مركز تطوير الأداء الجامعي، جامعة المنصورة، ٢٠١٣

سليمان (٢٠٠٠) سعيد أحمد سليمان: طبيعة العلاقة بين أزمة التنمية وأزمة التربية فى بلدان العالم الثالث، مجلة التربية والتنمية، المكتب الاستشارى للخدمات التربوية، القاهرة، العدد١١، ٢٠٠٠

موسى (٢٠٠٩) احمد موسى : الشباب بين التهميش والتشخيص (رؤية إنسانية)، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، ٢٠٠٩ .

علام (٢٠٠١) اعتماد محمد علام : " العولمة وقيم العمل المستحدثة لدى الشباب في المجتمع المصري – رؤية استشراقية " ، فى كتاب "الشباب ومستقبل مصر " ، تحرير محمد الكردي ، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، كلية الآداب ،جامعة القاهرة ، ٢٠٠١.

مكروم (٢٠٠٤) عبد الودود مكروم: الاسهامات المتوقعة للتعليم الجامعى فى تنمية قيم المواطنة، مجلة التربية العربية، المكتب الجامعى الحديث، المجلد العاشر،العدد٣٣، ٢٠٠٤

الحمدى (٢٠٠٣) فؤاد حسن الحمدي: الابعاد التسويقية للمسئولية الاجتماعية للمنظمات

وانعكاساتها على رضا المستهلك، رسالة دكتوراه، جامعة المستنصرية، اليمن،٢٠٠٣

عطيفة (١٩٩٦) حمدي أبو الفتوح عطيفة : منهجية البحث العلمي وتطبيقاتها في الدراسات التربوية والنفسية ، دار النشر للجامعات ، القاهرة ، ١٩٩٦م

الغريب (١٩٩٦) رمزية الغريب : التقويم والقياس النفسي والتربوي ، الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٩٦ م

ابراهيم (٢٠١٠) ولاء خليل إبراهيم : القيم السائدة لدى طلبة جامعة الأنبار وعلاقتها بالمناخ التنظيمى ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة الأنبار ، العراق ، ٢٠١٠

نذر(٢٠٠٠) فاطمة نذر: بعض القيم الديمقراطية المتضمنة فى أساليب التنشئة الاجتماعية، دراسة ميدانية على الأسر الكويتية، مجلة كلية التربية، جامعة قطر، العدد ١٦ ، ٢٠٠٠م

مكروم(٢٠٠٨) عبد الودود مكروم : القيم والمواطنة الإنسانيةفي حوار الحضارات، وحدة الترجمة والنشر،المنصورة، ٢٠٠٨

مواثيق رسمية

مـــؤتمر العمـــل العربى(٢٠١٨) مؤتمر العمل العربى:وثيقة المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص. الدورة الخامسة والاربعون المنعقد فى الفترة من ٨-١٥ ابريل، القاهرة ، ٢٠١٨

الجريـدة الرسـمية ٢٠١٧ الجريدة الرسمية في عددها رقم ٢١ مكرر «ج» الصادر في الواحد والثلاثين من شهر مايو لعام ٢٠١٧

المراجع الاجنبية

Bilton,1987 Bilton, Tony et al .Introductory Sociology. Second Edition. Hong Kong : Macmillan, 1987 .

FERGANY,2009 NADER FERGANY: Education reform can empower youth in Arab countries and help build human development published by the education for all , global monitoring report EFAIGMR UNESCO 2009.

FELDMAN 2012 AMY FELDMAN FARB JENNIFER L

	MATJASKO: Recent advices in researches on high school based extra-curricular activities and youth, development review, vol.32, 2012 ,
RAJNI& SANGAM, 2017	RAJNI SALUJA & SANGAM KAPOOR: CORPORATE SOCIAL RESPONSIBILITY – EVOLUTION, International Research Journal of Management Sociology & Humanities 2017
UNGC, 2019	United Nations Global Compact, *Progress Report,* New York, 2019.

مواقع الانترنت

WORLD BANK	www.worldbank.org
وزارة التجارة والاستثمار	www.investinegypt.gov.eg/Arabic/NewsAndEvents/News/Pages/ المسئولية-الاجتماعية-للشركات.aspx